التحرير
سياسية اخبارية جامعة
إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة
ISSN 2382-2643

القسم النسائي لحزب التحرير:
حملة «شقاء الطفولة في علمانية الدولة»

مشروع قانون زجر الاعتداءات على الأمنيين:
رُفض بالإجماع

التحرير — الاحد 20 رجب 1441هـ الموافق لـ 15 مارس 2020 م العدد 283 الثمن 700م

الفخفاخ يثبت وفاءه لصندوق النقد الدولي

عودة الاحتجاجات في لبنان بين الدوافع والأهداف

أردوغان واللعب بورقة اللاجئين لصالح من هذا اللعب بالمسلمين؟

كلمة العدد

الفخفاخ يثبت وفاءه لصندوق النقد الدولي
السنوات الخدّاعات.. وينطق فيها الرويبضة

في أول حوار صحفي للفخفاخ (بعد تسلم السلطة)، خص به جريدة (المغرب) الصادرة يوم الأحد 08 مارس 2020، سئل عن علاقة تونس بصندوق النّقد الدّولي فقال: «نحن اليوم في تواصل مع صندوق النقد الذي أضعنا معه على أنفسنا مراجعتين السابعة والثامنة تقدران بـ3 مليار دينار اي ثلث الموارد التي سنقترضها من الخارج».

وسئل عن برامجه فجاء بكلام إنشائيّ طويل عريض قال فيه: «... جئنا لنتحمل مسؤوليتنا ونقوم بما هو عاجل من الإجراءات وأيضا الشروع في التغيير الجذري لمنوال التنمية الذي دونه سنظل نطارد سراب تغيير وضع التونسيين». لكن ماهو منوال التنمية الذي يُبشر به الفخفاخ؟؟ وما هي مسؤوليّته أو بتعبير أدقّ ما هو الدور الموكول إليه؟ ولخدمة من؟؟

وكيف سيفرض هذا الفخفاخ إرادته على صندوق النّقد الدّولي؟ وكيف سيستغلّ الصندوق وإمكانيّاته الضّخمة لخدمة تونس؟؟

عفوا لقد جاءنا منه الجواب في نفس الحوار فقال إن "حكومته ستنهي البرنامج الحالي مع صندوق النقد الدولي». ولكنّها «ستشرع في برنامج جديد تدافع فيه على مصلحة البلاد ولا تقبل بشروط لا تراعيها مع الالتزام بأن يكون هذا آخر برنامج مع الصندوق".

هذا الفخفاخ يزعم أنّه سيفرض إرادته على الصندوق، بل هو يدّعي أن سيَروّض هذا القاتل الاقتصادي ويجعله خادما لتونس.

أليس هذا استخفافا بعقولنا؟ يريد الفخفاخ أن يقنعنا أنّه أقوى من الصندوق الذي هو آلة الدّول الاستعماريّة الكبرى في العالم، والجميع يعلم أنّ الدّول الرأسماليّة بزعامة أمريكا وبريطانيا صنعت صندوق النّقد والبنك العالميين لكي تضمن هيمنتها على العالم، وأنّها اتّخذته (أي الصّندوق) بديلا عن الجيوش العسكريّة كأداة استعماريّة فتّاكة حتّى سمّاه كبار الاقتصاديين في العالم بالقاتل الاقتصادي وأنّ وظيفته الأساسيّة في العالم هي السيطرة وسيطرته عن طريق الشروط التي يفرضها على الدّول، وهي غير قابلة للنّقاش أو التّفاوض، قد يسمح الصندوق بإمهال الدّول مدّة من الزمن لتطبيق شروطه ولكنّه لا يسمح بتغييرها مطلقا، بدليل أنّه عطّل إعطاء تونس قسطين من القرض إلى حدّ الآن (وهو ما تحسّر عليه الفخفاخ في كلامه) بما يعني أنّ رئيس الحكومة يعلم قبل غيره أنّ الصندوق هو المتحكّم بوقف الأقساط متى يشاء حين لا تنفّذ شروطه، وهنا نسأل رئيس الحكومة، ما هو السبيل حتّى لا نضيع على أنفسنا فرصة «رضاء» الصندوق؟ هل يكون ذلك بفرض شروط تونس الفخفاخ؟؟؟ ثمّ ما هي شروطك التي ستفرضها؟ وهل لديك برنامج أصلا؟؟

قرأنا حوارك فرأيناك تتحسّر على إضاعة الفرصة بما يعني أنّك موافق على وصاية الصندوق على بلادنا والا فما معنى « المراجعتين السابعة والثامنة؟؟ ألا تعني أنّ وفود الصندوق إلى تونس هي التي تدرس الملفّات وتحاسب الحكومة على كلّ خطوة وكلّ « برنامج» فإن وجدوا ما يُرضيهم أوصوا بصرف الأموال. ومعروف أنّ ما يُرضيهم هي برامجهم حين تنفّذ. وهذا يعني عمليًا أنّ المسيّر للبلاد الحاكم بأمره هم المستعمرون سادة صندوق النّقد وصانعوه.

فما دورالحكومة إذن؟ وما هو برنامجها ، إن كان لها برنامج؟

واضح من كلام رئيس الحكومة أنّ على الحكومة أن تبدع في تنفيذ وصفات الأسياد بما لم تستطعه الحكومات السابقة، حتّى لا يتعثّر كما تعثّرت من قبل في تنفيذ الوصايا والتعليمات، وواضح أنّ مهمّة الفخفاخ الأولى إقناع «حزامه السياسيّ» ومن ورائه الرأي العامّ بأهمّيّة الاعتماد على الصندوق والخضوع له. وللتذكير فإنّ إلياس الفخفاخ هذا الذي زعموه الشخصيّة الأقدر على تشكيل حكومة لإنقاذ تونس، نظرة سريعة على سيرته ترينا أنّه تربّى ونشأ على خدمة القوى الاستعماريّة، فقد عمل أوّل أمره موظّفا في شركة طوطال الفرنسيّة، حتّى أعطته فرنسا جنسيّتها، ثمّ جاءنا إلى تونس وزيراللمالية في 2013،فكان أبرز أعماله ارسال رسالة «نوايا»سريّة إلى مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد في فيفري 2013 التي أمضاها وقتها مع الشاذلي العيّاري (محافظ البنك المركزي حينئذ)، متعهّدين بالالتزام بتطبيق ما يطلبه صندوق النقد الدولي.

ولقد أصرّ الرئيس الثوري قيس سعيّد على هذا «الفخفاخ»ومنحه البرلمان الثقة لكونه الشخصيّة «الأقدر» بزعمهم، ونحن نقول نعم لقد سبق أن أثبت الياس الفخفاخ أنّه الشخصيّة الأقدر، الأقدر على الرسائل السريّة التي تتعهّد بتسليم البلاد دون أن يرف له جفن.

لقد ابتلينا في تونس اليومبسياسيّين يزعمون أنفسهم رجال دولة، يدّعون خدمة البلاد والعباد، وليست السياسة عندهم إلا اتّباعا للغرب في الأفكار السياسيّة وفي تفاصيلها وفي كيفيّات تطبيقها. ولا يكتفون بأخذالأفكار بل يستندون إلى القوى الغربيّة في تنفيذها بل هي التي توصلهم إلى الحكم. ولقد فضح هذا الفخفاخ نفسه يوم تسلّم السلطة، حين تبجّح أمام الجميع أنّ سفيرة بريطانيا سألته يوما: ماذا أنت فاعل لو طلب منك تشكيل الحكومة؟، نعم هذا ما ذكره الفخفاخ بلسانه أمام العالمين ليكشف المسؤول الكبير الذي يسيّر الأمور ويعيّن الحكّام في تونس ويكشف طبيعة الدّور الموكول للفخفاخ وحكومته.

فماذا عن وطنيّته ورؤيته للرقيّ بالبلاد؟؟

لم يختلف الفخفاخ عن سابقيه الذين عشّشت فيهم فكرة الوطنيّة المنحطّة، فرضوا أن تقسّم أمّتهم إلى دويلات هزيلة ضعيفة، وصاروا يرون تونس مستقلّة (ولكن مستقلّة عن باقي الأمّة الإسلاميّة) وصاروا يقولون أنّ تونس بلد صغير ضعيف يحتاج إلى دعم وحماية، وأنّه لا غنى عن دعم البلدان الأوروبيّة (المستعمر القديم). فالفخفاخ لا يرى غضاضة في اتّفاقيّة الأليكا الكارثيّة، وهو كغيره من أشباه السياسيين لا يستطيع التفكير ولا الرؤية إلا بما رسمه «خبراء الاستعمار وساسته»

فالهدف الأساسيّ عنده للشعب في تونس هو تحقيق التنمية والتنمية عندهم هي تحصيل المعاش مجرّد المعاش من أكل وشرب ومسكن ولباس،والهدف الأسمى للمجتمع عندهم هو الوصول إلى رفاهيّة العيش وفق المقياس الرأسمالي أي تحصيل المنافع الماديّة بأكبر قدر ممكن. ويكون ذلك بتحسين الأرقام: أرقام النّموّ والترقيم السياديّ وكلّ ذلك وفق المنوال الذي وضعه الغربيّون، وطبعا كلّ ذلك غير ممكن إلا بالاستعانة بالغربيّ.

ورئيس الحكومة في كلّ كلامه مقتنع إلى حدّ الاعتقاد أنّ تونس يجب أن تكون مندمجة في المنظومة الرأسماليّة العالميّة.

هذه الرؤية هي بالضبط ما صاغه ساسة الدّول الاستعماريّة للبلدان التي استعمروها. ليكون لكلّ شعب أو دولة دور مرسوم ترسمه لهم الدول الكبرى، وعليه فالمقصود هو جعل تونس دويلة بشكل مخصوص رسمته القوى الاستعماريّة: هذه هي رؤية الحكومة الجديدة القديمة وجيء بإلياس الفخفاخ ليُنفّذها.

وقبل الختام في زمن الكورونا أطلّ علينا الفخفاخ بطلعته المهيبة ليُعلن تعطيل كلّ الأنشطة والتجمّعات، وغلق المقاهي، وحتّى الصلوات في مساجد ألغاها، ففهمنا أنّه يخاف على التونسيين من الوباء ولكن ما شأن المساحات التجاريّة الكبرى وهي أشدّ جمعا للنّاس وأكثر اكتظاظا. أهي معقّمة محصّنة من الوباء أم إنّ أسياده الأوروبيين (مالكي هذه الشركات العملاقة) لم تسمح بعدُ بإغلاقها؟؟؟

ونختم بحديث لرسول الله صلّى الله عليه وسلّم

فقد أخبر رسول الله-صلى الله عليه وسلم- وهو الصادق المصدوق بأن آخر الزمان ستنقلب فيه المقاييس، فقال صلى الله عليه وسلم: «سيأتي على الناس سنوات خداعات يصدق فيها الكاذب، ويكذب فيها الصادق، ويؤتمن فيها الخائن، ويخون فيها الأمين، وينطق فيها الرويبضة، قيل: وما الرويبضة؟ قال: الرجل التافه في أمر العامة»رواه ابن ماجه وأحمد، وله رواية بلفظ: السفيه يتكلم في أمر العامة.

أ. محمد الناصر شويخة

جديد الكورونا في تونس:
إلياس الفخفاخ يستجيب سريعا لدعوات رئيس الغرفة التجارية البريطانية

المهندس وسام الأطرش

صبيحة يوم الجمعة 13 مارس 2020، كتب رئيس غرفة التجارة التونسية البريطانية ومدير العلاقات الخارجية بشركة «شال» (بيرتش غاز سابقا) والقيادي في حزب تحيا تونس (مهدي بن عبد الله) ما يلي:

«يجب إغلاق المساجد بالتأكيد ... نحن نغلق المدارس، هذا أمر جيد، لكن المسنين وبالتالي الأكثر ضعفاً غالباً ما يتم العثور عليهم في المساجد ...

ناهيك عن كونها مكانا للتجمع والاختلاط المخالف لجميع قواعد الوقاية من الفيروس....

هذا يتجاوز الاعتبارات الدينية والروحية، إنه الأمن القومي الذي نتحدث عنه...

وعلى أي حال من الصفات الرئيسية للمؤمن هو احترام وحماية جارك.... أليس كذلك؟

لذا فنحن بحاجة إلى إيماءة قوية سياسية ومدنية ودينية». انتهى

لم يمض كثير من الوقت من صدور هذه الفتوى العاجلة من ذراع السفارة البريطانية في تونس، حتى استشار الفخفاخ مفتي الجمهورية (عثمان بطيخ) ووزير الشؤون الدينية ورئيس الدولة ورئيس البرلمان، ليعلن في المساء عن حزمة من الإجراءات التي قفزت فوق متطلبات التعامل مع وسائل النقل العمومي مثلا، ليصبح تعليق آداء صلاة الجماعة بما في ذلك صلاة الجمعة أمرا عاجلا وملحا من قبل حكومة الفخفاخ.

في نفس الوقت، لا نجد في كلمته المقتضبة وجود أي إجراءات ناجعة وحقيقية لمجابهة مخاطر الفيروس، حيث ترك الإختلاط في المقاهي المفتوحة كامل اليوم إلى حدود الساعة الرابعة، بدل فرض شراء القهوة والمغادرة مثلا دون اختلاط.

طبعا أعين هؤلاء لا ترى مخالفة العديد من المقاهي لأبسط قواعد الوقاية من الفيروس، ولا يهمها حال مستعملي الحافلات والقطارات وسيارات الأجرة، ولا أماكن الإختلاط كمحطات المترو والمرافق المزدحمة والمراكز التجارية والمطارات وكل أماكن التجمعات الكبيرة، فضلا عن وضع خطة عمل خاصة تطمئن سكان الأرياف وأبناء المناطق الداخلية بعد أن أثبتت جميع الحكومات أنهم «مواطنون» من درجة ثانية، وأن الحكومة جعلت أساسا لخدمة أصحاب النفوذ من شركات أجنبية لم تجرأ على أن تفرض عليهم اجراءات خاصة ولا استطاعت حتى غلق المجال الجوي للبلاد حيث بقيت طائرات تحمل الوافدين من أوروبا الموبوءة رغم تأكيد هذه الحكومة بعد التزام العديد منهم بالبقاء في الحجر الصحي وتهديدهم لسلامة الناس.

هذا التساهل في التعامل مع الفيروس لإدخاله وغض الطرف عن العديد من الرحلات المستوردة له وهو ما تبينه تصريحات مدير عام رعاية الصحة الأساسية بوزارة الصحة الذي أكد أن الحالات المصابة تسربت لها العدوى من الخارج، ثم التعامل بهذا الشكل السريع لمنع التجمعات وفرض حظر على بيوت الله مع أن الصلاة لا تتجاوز ربع ساعة، لهو تجاوز خطير، يبدو أن له ما بعده من إجراءات عقابية لهذا الشعب المقهور على ثورته ضد نظام الظلم والطغيان.

فحسبنا الله ونعم الوكيل.

مشروع قانون زجر الاعتداءات على الأمنيين: رفض بالإجماع

جدد ممثلو المنظمات الوطنية، خلال جلسات استماع لهم عقدتها يوم الأربعاء 11 مارس لجنة التشريع العام في قصر باردو للنظر في مشروع القانون المتعلق بزجر الاعتداءات على القوات الحاملة للسلاح، الدعوة إلى سحب هذا المشروع أو مراجعته جذريا بما يكفل حماية القوات الأمنية اجتماعيا واقتصاديا ومعنويا دون المساس بالحقوق والحريات العامة والخاصة.

وعبرت المنظمات المذكورة عن "رفضهم المطلق" لمشروع قانون زجر الاعتداء على القوات الحاملة للسلاح في صيغته الحالية، معتبرين أنه "مضر بهذه القوات قبل غيرها، ويشكل خطرا على مسار المصالحة بين الأمني والمواطن، علاوة على التهديد الواضح للحقوق والحريات".

أنس الحمايدي: المشروع يتعارض كليا مع مسار العدالة الانتقالية

وفي هذا السياق، قال رئيس جمعية القضاة التونسيين أنس الحمايدي، في تصريح صحفي عقب جلسة الاستماع له والوفد المرافق له، أن هذا القانون، وبعد دراسة شاملة ومعمقة لمحتواه، تبين أن العديد من فصوله مخالفة للدستور وخاصة لباب الحقوق والحريات، وفيها ضرب واضح لحرية التعبير والتنظم والاجتماع والصحافة وكافة المبادئ التي ناضلت من أجلها أجيال وأجيال".

وتابع الحمايدي أن "الجانب الزجري طاغ بشكل كبير على مشروع القانون، ذلك أن جميع فصوله تنص على عقوبات سالبة للحرية"، مؤكدا في جانب آخر، تعارض هذا المشروع كليا مع مسار العدالة الانتقالية القائم على تصفية إرث الماضي ومحاسبة الضالعين في جرائم تتعلق بانتهاكات جسيمة لحقوق الانسان، خاصة أن المتهمين في مجموعة كبيرة من هذه الجرائم هم أمنيون".

إبراهيم بودربالة: عمادة المحامين ترفض مشروع القانون جملة وتفصيلا

أفاد عميد المحامين إبراهيم بودربالة خلال جلسة الاستماع أن العمادة تساند النظر في المسألة الإجتماعية للأمنيين حيث لابد من مراجعتها من خلال سن قوانين تضمن الكرامة لهم ولعائلاتهم وتمكنهم من التعويض العادل.

هذا وأشار أن العمادة ترفض في المقابل هذا القانون جملة وتفصيلا لأنه يتعارض مع المبادئ الأساسية للدستور ومع المساواة بين المواطنين كما أنه يمس من السلم الإجتماعية.

كما أشار ابراهيم بودربالة أن هذا القانون من شأنه أيضا أن يولّد فكرة سيئة عن الأمنيين لدى عامة الشعب ويمس من المصالحة التي حصلت بين المواطن وقوات الأمن.

اتحاد الشغل: اخلالات خطيرة

أكد الخبير لدى الاتحاد العام التونسي للشغل في الشؤون القانونية، عبد السلام النصيري، وجود إخلالات خطيرة في مشروع القانون الحالي تهدد المجتمع، كونها تتعارض مع الحقوق والحريات المكفولة بالدستور.

وبين النصيري أن مشروع قانون زجر الاعتداءات على الأمنيين قاصر عن تأمين المراوحة بين حماية الأمنيين والحق في حرية التعبير، من خلال اعتراض الفصلين 5 و6 مع التزامات تونس الدولية والوطنية المكفولة بالدستور.

وانتقد عبد السلام النصيري الفصل 13 من مشروع القانون الذي يسمح لقوات الأمن إستعمال القوة المميتة لحماية الممتلكات دون محاسبته جزائيا، معتبرا أن هذا الفصل لا يتماشى مع المعايير التي تضعها الأمم المتحدة.

وصرح النصيري بأنه لا يمكن في دولة القانون وضع الأمنيين فوق المحاسبة، ومنح الحصانة لقطاع معين.

وشدد على ضرورة أن لا يكون هذا القانون ذريعة التضييق على المواطنين والاحتجاج السلمي، مؤكدا في نفس الوقت حق الأمني في التمتع بالحماية اللازمة لشخصه وذويه.

ونفى النصيري الاتفاق على نقاط داخل مشروع القانون بين الاتحاد والنقابات الأمنية.

نقابة الصحفيين تدعو إلى سحب مشروع قانون زجر الاعتداءات على الأمنيين

دعت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين إلى سحب مشروع قانون زجر الاعتداءات على الأمنيين بصيغته الحالية، حسب ما صرح به المستشار القانوني للنقابة الأستاذ منذر الشارني.

وأكد وفد عن النقابة يرأسه نقيب الصحفيين ناجي البغوري أن مشروع القانون المذكور لا يصلح ولا يصلح، حسب ما أشار إليه عضو المكتب التنفيذي للنقابة زياد دبار.

وشدد دبار على أن مشروع القانون "يجعلنا نترحم على زمن بن علي"، بالإضافة إلى كونه "ضد حرية الإعلام والتعبير".

في نفس الإطار، إنتقدت عضوة المكتب التنفيذي للنقابة فوزية الغيلوفي أن "مشروع قانون زجر الاعتداءات على الأمنيين لا يختلف عن الإرهاب وما تنقصه إلا ادراج عقوبة الإعدام"، واصفة إياه بـ"القمعي".

وبينت الغيلوفي أن النقابة ليست ضد توفير الإمكانيات الأمنيين وإحداث صندوق تعويض لهم.

وزير الدفاع يتحفّظ

من جهته أكد وزير الدفاع الوطني عماد الحزقي أنه سبق أن ندّد بالمشروع قبل توليه الوزارة ولديه عديد التحفظات خاصة فيما يتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة واعتبره يتضمن نقائص عديدة.

في حين طالبت وزيرة العدل ثريا الجريبي خلال جلسة الإستماع بإمهال الحكومة أسبوعا لمزيد التداول وضبط مقترحات التعديل التي ستدخلها على مشروع القانون لتدارك الهنات والنقائص الواردة فيه خاصة وأن رئيسة اللجنة سامية عبو اعتبرته يشكّل خطرا على الحقوق والحريات العامة.

ومن هذا المنبر نُذكّر السلطة التي تشرع بدلا عن الله في البلاد بأن وصفة الألفة بين قوات الأمن وعامة الناس تأتي من سر قوة هذه الأمة، ومكمن عزّها، ومنبع مجدها، الكامن في دينها وعقيدتها، ومدى التزامها بمبدئها، وأنه مهما سنت من قوانين وتشريعان فإنه لن يتحقق الأمن والاستقرار والألفة بين الناس ما دامت نظرة الحكم عندهم قائمة على القهر والتسلّط والظلم بدل التفاني في تطبيق أحكام الله العادلة المعزّة للناس أجمعين، قال تعالى: (الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ).

حكومة الفخفاخ تسقينا من جرعات صندوق النقد الدولي القاتلة فما هو البديل؟

المهندس وسام الأطرش

الخبر:

اعتبر رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ، أن تونس وصلت إلى مستوى غير معقول من المديونية التي تناهز 80 بالمائة، مؤكدا أن الكثير من التعهدات التي قدمتها الدولة التونسية لم يتم تنفيذها.

وقال رئيس الحكومة في حوار لجريدة المغرب في عددها الصادر يوم الأحد 08 آذار/مارس 2020، إن تونس لا تزال في إطار برنامج القرض الممدد من صندوق النقد الدولي، مبينا أن هذه الحكومة ليس لها خيار الآن غير التعامل مع صندوق النقد الدولي.

وتحدث الفخفاخ عن مسؤولية الحكومة على ضمان أجور الموظفين وعن الإيفاء بتعهدات الدولة المالية.

وأشار إلى أن الدولة في نقاش مع صندوق النقد الدولي من أجل ضبط بعض النقاط في ظل ضغط الوقت، كاشفا أنه لو يتم تجاوز موعد 20 آذار/مارس دون زيارة وفد الصندوق فتونس ستخسر الكثير.

وتابع رئيس الحكومة قائلا "سنشرع في برنامج جديد مع الصندوق لكن سندافع في مفاوضاتنا معه على مصلحة البلاد ولن نقبل بشروط لا تراعي هذه المصلحة". (شمس إف إم)

التعليق:

ليس غريبا أن تأتي هذه التصريحات من رئيس الحكومة الذي لم يؤت به إلى هذا المنصب إلا من أجل استكمال مشوار (الإصلاحات) التي فرضها صندوق النقد الدولي على تونس، كيف لا، وهو المعروف عند الجميع بوزير الإتاوات حين كان وزيرا للمالية، وهو أيضا صاحب رسالة "النوايا السرية" التي تضمنت التزامات الدولة التونسية تجاه الصندوق بعد تمسح الحكومة على أعتابه، من ذلك رسملة البنوك العمومية، والشراكة بين القطاع العام والخاص، ومراجعة منظومة الدعم والتحكم في كتلة الأجور ونفقات التسيير والتصرّف العموميّة، والمصادقة على مشروع مجلّة الاستثمار الجديدة، والمصادقة على مشروع الإصلاح الجبائي، وكلّها التزامات تتخذ من الإصلاح عنوانا لها، مع أنها فساد في الأرض يفرض إجراءات أليمة في حق الشعب وضعت على مقاس مؤسسات النهب الدولية بالتوافق مع الحكام الحقيقيين للبلد من الإنجليز، وما الحكومة إلا أداة تنفيذ.

لم يعد هذا الأمر خافيا على كل متابع، فمساء يوم 2 آذار/مارس 2020، نشر مدير الوكالة البريطانية للتنمية الدولية معظم مالك صورة على حسابه بتويتر ضمن اجتماع حضرته نائبة السفيرة البريطانية في تونس كايت إنجلش وعلى يمينها الممثل المقيم للبنك الدولي بتونس طوني فارهايجان وعلى شمالها ممثل صندوق النقد الدولي المقيم بتونس جيروم فاشي الذي هدد في الآونة الأخيرة بإمكانية عدم صرف الصندوق المبلغ المتبقي من قرض الـ2.9 مليار دولار الذي منحه لتونس والمقدر بـ1.2 مليار دولار، ثم أضاف السيد معظم مالك كتعليق على هذه الصورة، أن الاجتماع يناقش التحديات الاقتصادية التي تواجه حكومة إلياس الفخفاخ، مع أنه لا وجود لأي طرف حكومي ضمن هذا الاجتماع الذي يبحث تقرير مصير تونس اقتصاديا، ما يعني أن المسؤولين الكبار يجتمعون من أجل إعداد الوصفة اللازمة للتنفيذ من جانب الموظفين الحكوميين في تونس، وعلى رأسهم إلياس الفخفاخ.

ثم بعد العملية الإرهابية التي جدّت بالعاصمة التونسية صبيحة 6 آذار/مارس 2020 بيومين، يُطلّ علينا الفخفاخ ليقول إن الحكومة ليس لها خيار الآن غير التعامل مع صندوق النقد الدولي، وكأنه قد جاء بجديد صار له مبرّر لقبوله، بل وكأنه يسقينا من بين فرث ودم لبنا خالصا سائغا للشاربين، مع أنها جرعات القاتل الاقتصادي التي تمتص دماء الشعوب.

إن فرض سياسات تقوم على المساعدات الاقتصادية الربوية وعلى الإجراءات الضريبية الأليمة وعلى رهن البلاد والعباد لروشتات مؤسسات النهب الدولية، لهو نزيف يجب إيقافه والعدول عنه، لأنه حرب من الله ورسوله وخسران مبين في الدنيا والآخرة. قال تعالى: [قُلْ إِنَّ الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَلَا ذَٰلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ].

وإن حل أزمة المديونية يتم بعدم دفع ما يسمى زورا الفوائد لأنها ربا، وأن يتحمل تسديدها كل من شاركوا في الحكم وكرّسوا سياسة الارتهان للأجنبي من فائض أموالهم ومن الأموال التي نهبها النظام السابق، ثم بإيقاف سياسة الاقتراض إيقافا نهائيا، فضلا عن رسم سياسة سليمة في الفلاحة والتصنيع والتصدير وحسن استخراج واستغلال ثروات البلد الطبيعية على غرار مادة الفوسفات، ثم بجمع أموال الأراضي التي تستغلها الدولة أو تؤجرها وخمس الركاز (وهو المعادن التي يستخرجها الأفراد من باطن الأرض كالذهب والفضة والنحاس والملح وغيرها) وأموال الزكاة المعطلة بسبب تطبيق النظام الجمهوري العلماني (زكاة الذهب والفضة والمعادن الثمينة، وزكاة الزروع والثمار، وزكاة الأنعام من الإبل والبقر والغنم، وزكاة عروض التجارة)، والتي يجب أن تصرف للأصناف الثمانية التي ذكرها القرآن في قوله سبحانه: [إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ].

هذا فضلا عن استعادة حقول الغاز والنفط المنهوبة من المستعمر البريطاني على غرار حقل "ميسكار" الذي يغطّي نسبة 60 في المائة من الحاجيات المحلّية، ومع ذلك يتكفل الجانب البريطاني بالتّنقيب واستخراج وبيع الغاز في هذا الحقل الموجود على الضّفاف البحريّة لمنطقة صفاقس منذ سنة 1992 دون أن يكون للطّرف التّونسي أيّ نسبة من محاصيل الإنتاج، بل تشتريه الحكومة بالعملة الصعبة من أرضها! والكف عن مغالطة الناس والتحيّل عليهم بحلول ترقيعيّة تحرمهم من الملكيات العامة على غرار التأميم.

كل هذه الأحكام وغيرها الكثير معطلة بغياب سلطان الإسلام، ثم يتساءلون عن سبل تعبئة موارد الدولة، مع أنه قد أريد للدولة بجميع مؤسساتها أن تكون أداة لنهب خيرات هذا البلد وأن يكون الحكام مجرّد شهود زور على هذا النهب المنظم، وعليه فلن تحل مشاكلنا الاقتصادية إلاّ دولة العدل والقسطاس المستقيم، دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، عجّل الله بقيامها، وأراحنا من شرّ أنظمة تقتل شعوبها بدم بارد.

تشغيل الأطفال في غياب دولة الإسلام

فاطمة خليف

غالبا ما تُخفي صورة الطفولة الزاهية واقعها المرير والمتردي. ففي ظل غياب نظام الإسلام فإن معاناة واستغلال الأطفال تظهر في صور مختلفة منها تشغيلهم بما يسمى "عمالة الأطفال" والتي ظهرت مع ظهور الثورة الصناعية وترسُّخ المبدأ الرأسمالي، حيث نشأت عندما بدأت المصانع والمناجم باستخدام أطفال تقل أعمار العديد منهم عن العاشرة، وكانوا يُجبرون على العمل ساعات طويلة في ظروف صحية قاسية وبأجور زهيدة. ورغم سَن القوانين لتصحيح هذا الوضع إلا أن المشكلة لا تزال قائمة، فلا يزال تشغيل ملايين الأطفال يتم بشكل غير إنساني وفي ظروف قاسية ليس فقط في الدول النامية والفقيرة بل وأيضا في الدول الصناعية، حيث تشير تقديرات اليونيسف إلى أن هناك حوالي 150 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 5 أعوام و14 عاماً في البلدان النامية، وحوالي 16 في المائة من جميع الأطفال من هذه الفئة العمرية ينخرطون في عمالة الأطفال. وتقدر منظمة العمل الدولية أن هناك نحو 215 مليون طفل دون سن 18 عاماً يعملون، ويعمل كثير منهم بدوام كامل، في جميع أنحاء العالم. وكان للبلاد الإسلامية نصيب كبير من تلك الإحصائيات المخيفة التي تبين مدى الاستغلال والعنف والإيذاء بحق الأطفال الذين أجبرهم الفقر على العمل والتي تزداد مع الفقر وتدني المستوى العلمي للأسرة والاستعمار والحروب والأزمات التي تخلق عبئا اقتصاديا. فإحصائيات اليونسيف وغيرها تشير إلى وجود أرقام كبيرة من الأطفال العاملين في اليمن ومصر وتونس والأردن وفلسطين وليبيا وغيرها بظروف استغلالية غير إنسانية.

هذا ما يعانيه الأطفال في ظل الرأسمالية والمنظمات الدولية. فهذه المعاناة لن تنتهي ولن تتوقف إلا بدولة إسلامية راعية للجميع؛ دولة حامية للأطفال من أي انتهاك لحقوقهم، تؤمن لهم التعليم والغذاء والمسكن والدواء، فلا يضطرون لكسب العيش وهم أطفال، يقول عثمان بن عفان رضي الله عنه: "لا تكلفوا الصبيان الكسب فإنكم متى كلفتموهم الكسب سرقوا"، فنسأل الله أن يعجل بدولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة لتحمي الصغير والكبير وتعتني بهم.

705 تحركات احتجاجية خلال شهر فيفري الفارط

أكّد التقرير الشهري للمرصد الاجتماعي التونسي والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أن تونس سجّلت 705 احتجاج في شهر فيفري 2020.

وعرفت الاحتجاجات انخفاضا طفيفا مقارنة بشهر فيفري 2019 برقم 732 احتجاجا و795 احتجاجا في 2018.

وحسب التقرير فإنّ الوضع السياسي في فترة تشكيل الحكومة والمشاورات انعكس على استمرارية الدولة وذلك بتعطل العمل الإداري في الوزارات وانعكاس ذلك على الإدارات الجهوية.

وبيّن المرصد أن التحركات الاحتجاجية ذات الخلفية التربوية مثلت حوالي 11 ٪ مقارنة بنسبة 5 ٪ تم تسجيلها في الفترة نفسها من سنة 2019 والاحتجاجات ذات الخلفية الاقتصادية والاجتماعية ٪31.6 أي بـ 109 احتجاج اقتصادي و114 احتجاجا اجتماعيا، وكانت المرتبة الأولى احتلتها الاحتجاجات الإدارية بنسبة 197 احتجاجا.

ومثّل "الأهالي" أبرز الفاعلين في الحراك الاجتماعي المرصود طيلة شهر فيفري بنسبة 24 بالمائة والمعطلون عن العمل بنسبة 22 بالمائة والإطار التربوي بنسبة 14 بالمائة.

تسجيل 10 آلاف احتجاج سنويا منذ الثورة

وأكد منير بن حسن عضو الهيئة المديرة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية يوم السبت 29 فيفري 2020 أنه تم تسجيل أكثر من 10 آلاف تحرك احتجاجي سنويا منذ الثورة في مختلف المجالات معتبرا ان هذا الرقم يعكس إصرار التونسيين على تحقيق مطالبهم ملاحظا ان شعارات الثورة ظلت معلقة مرجعا ذلك أساسا إلى انشغال الحكومات بالمسائل السياسية مقابل تهميش المسائل الاقتصادية والاجتماعية.

ويا ليت انشغال تلك الحكومات كان بمسائل السياسة الشرعية الحقيقة لكان الوضع غير الوضع، ولأخذت المسائل الاقتصادية والاجتماعية حقها بالقسطاس المستقيم الذي رضي الله ويؤمن عباده مغبّة الفقر والخصاصة الهوان داخل بلدانهم.

كيف نكسب معركة الدبلوماسية؟ (الجزء الثالث)

المهندس وسام الأطرش

في الجزء الأول من هذا المقال، تحدثنا بشيء من التفصيل عما يجب أن تكون عليه الدبلوماسية السياسية والعسكرية في دولة الخلافة القادمة قريبا بإذن الله، ثم تطرقنا في الجزء الثاني إلى أفق العلاقات الدبلوماسية مع دولة الخلافة المرتقبة وإلى صور ونماذج تعامل الغرب مع هذا المعطى الجديد في السياسة الدولية.

أما في هذا الجزء، فقد اخترنا أن يكون خاصا بالدبلوماسية التونسية في عهد الرئيس قيس سعيد، لنرى الفرق البيّن والشاسع، بين ما يجب أن تكون عليه الأمور وما هي عليه الآن في ظل سكرات موت الملك الجبري الذي فرضه علينا الغرب تأخيرا لقدوم الخلافة الراشدة الموعودة.

كما نخط هذه الكلمات، معذرة إلى ربّنا، لمن تلبّس عليهم الأمر، فظنوا أن هناك تغييرا حاصلا في السياسة الداخلية والخارجية لتونس بوصول الأستاذ قيس سعيد إلى قصر قرطاج، مع أن المطلوب بقبول ورقة «قيس سعيد» منذ الدور الأول من الانتخابات لم يكن سوى محاولة ربح الوقت من قبل هذا النظام المتهاوي وتمرير نفس الأجندة السياسية المتربصة بالبلاد بوضع هذا الأخير كواجهة خطابية وظاهرة صوتية تمتص حالة الغضب الشعبي، وتسكّن آلام الناس إذا قبلوا بتعليق آمالهم على شخص من «خارج النظام» كما تسويقه، والحال أن القضية والمشكلة منذ البداية كانت مع النظام في حد ذاته، وليست مع أشخاص. وهكذا وقع التحيل على إرادة الناخبين وتزوير عقولهم باللعب على ثنائية نظافة اليد مقابل الفساد، ثم بالكلام فوق الكلام ولا شيء غير الكلام.

هكذا وصل قيس سعيد إلى قصر قرطاج

كان التمسك بثوابت الدبلوماسية التونسية العهد الذي قطعه قيس سعيد على نفسه منذ البداية وعلى الملأ، حيث ردد هذا الوعد الجازم على مسامعنا في مناسبات عديدة قبل تسلمه منصب الرئاسة تكريسا لمفهوم «استمرارية الدولة» الذي يعني عمليا بقاء النظام الجمهوري العلماني جاثما فوق صدورنا، ومع ذلك وُجِدَ ممن افتتنوا بسحر الخطاب المشاعري للرئيس الجديد واعتماده للخط المغربي من يظنون أن الفارق في طريقة الكلام وأساليب صياغته سيصنع فارقا على مستوى الممارسة السياسية.

إلا أن الحرص على استنساخ نفس السياسات القائمة في البلاد بل إنعاشها وإحيائها ونفخ الروح فيها، كان هو ديدن المؤسسة الدبلوماسية لرئاسة الدولة المترنحة في تونس، والتي لم تكن جهة رسمية تعلن مسؤوليتها المباشرة على رسم السياسة الدبلوماسية في البلاد بقدر ما كانت تحاول إخفاء نفسها وراء تمظهرات إعادة تشكيل نفس الواقع السياسي القديم بثياب وصورة ورمزية الرئيس الجديد، وهو أمر متوقع ممن لا يمتلكون تصورا وفلسفة جديدة للحكم. ولذلك، لم تستطع دبلوماسية قيس سعيد أن تخفي غاياتها منذ اللحظات الأولى لتنصيبه، حتى في النواحي البروتوكولية الشكلية، مثل نص القسم أمام البرلمان وعدد الطلقات التي استقبل بها في قصر قرطاج.

فقد بدأت قصة الـ 21 طلقة التي أُستقبل بها الرئيس قيس سعيد حال وصوله إلى قصر الرئاسة، منذ القرن 14 وضمن عادات البحرية البريطانية، حين كان المدفع مستعملا في المعارك البحرية. وكانت كل سفينة تدخل سواحل دولة تعمد إلى إفراغ خزائن مدافعها كتعبير عن نواياها السلمية، وذلك عبر سبع طلقات في الهواء، يقابل كل طلقة منها 3 طلقات من الساحل، ليصل عددهم إلى 21 طلقة، بسبب أن بودرة المدافع كانت تخزن بشكل أفضل على اليابسة أكثر من السفن، فالبارود كان يعتمد على «نترات الصوديوم»، لكن مع الوقت تم تغيير مواد البارود وأصبح يعتمد على «نترات البوتاسيوم»، فصارت السفن تقابل الطلقة بطلقة.

وأصبح بعد ذلك عدد الطلقات يرتبط بمكانة الدولة، فعلى سبيل المثال، ملك بريطانيا كانت تطلق له 101 طلقة، والدول التابعة للإمبراطورية البريطانية 21 طلقة.. وبعد ذلك اختلفت مراسم التحية من مكان لمكان، فأصدرت بريطانيا اقتراحًا أن تكون التحية طلقة تقابلها طلقة، «النار بالنار» وعلى اعتبار أن بريطانيا تعتمد الـ 21طلقة، اعتمدت الدول الأخرى نفس الشيء فأصبح بروتوكولا عالميا.

وعليه، لم تستطع تونس أن تشذ عن هذه القاعدة، سواء في عهد بورقيبة أو بن علي أو السبسي أو قيس سعيد، بل راح الجميع يكرس هذا الخضوع للمستعمر، دون أن يلزم نفسه بالتفكير في التخلص الجدي من تبعات الاستعمار حتى في النواحي الشكلية.

من ثوابت الدبلوماسية إلى المواعيد الثابتة

ككل رئيس وصل إلى قصر قرطاج، وجد قيس سعيد نفسه مع جملة من المواعيد الثابتة، والتي لا يمكنه التخلف عنها أو التفكير في تغييرها أو تغيير شكلها وأسلوب القيام بها، فوجدناه يشارك في عيد الشجرة بتحويض الأشجار وفي الاحتفال بالمولد النبوي الشريف في جامع عقبة بن نافع بتوسط طاقم وزاري اعتاد ارتداء اللباس التقليدي وفي التحضير لمشاركة تونس في القمة الفرنكوفونية باستقبال أمينتها العامة «لويز موشيكيوابو» التي أهداها لوحة فنية تتضمن الحروف الأبجدية بخط تونسي، ليضيف شيئا جديدا لعملية استقبالها من قبل السبسي. كما استقبل في قصره بقرطاج شخصيات معروفة سبق وأن استقبلها الباجي قايد السبسي على غرار الكاتب الفرنسي «جيل كيبيل» وعمدة مدينة باريس الأسبق «برتران دولانوي»، وكأن هناك من يفرض على كل رئيس استقبال نفس هذه الشخصيات...

الأكثر من ذلك، أنه استقبل في القصر أيضا الدكتور محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب، وهو نفس الشخص الذي استقبله بن علي ثم السبسي، ما يجعل المتابع يلاحظ أن هذا الضيف القار قد اشتعل رأسه شيبا ولم تتغير سياسة تونس في التعامل مع هكذا مناسبات.

هذا دون أن يفوتنا الإشارة إلى أن قيس سعيد قد حسم الجدل الحاصل حول صورة الرئيس بورقيبة في القصر، لا بنزعها من القصر كما توهم البعض، بل بتغيير مكان التصوير وترك الصورة كما هي في مكانها، اعترافا للقائد المزعوم بالجميل وتمسكا بقشة «استمرارية الدولة» التي تقتضي تقديس الزعماء الوطنيين...

الدبلوماسية والسياسة الخارجية

منذ الإداء بصوته، كان قيس سعيد واضحا في مسألة السياسة الخارجية، تماما مثلما كان واضحا في مسألة عدم امتلاكه لبرنامج سياسي، ما يجعله منذ البداية مقودا لا قائدا.

ولذلك، أعلن عشية الانتخابات الرئاسية أن أول مكان سيزوره إذا فاز بالرئاسة سيكون الجزائر، تماما مثلما فعل حكام تونس السابقين. ولولا خبر وفاة السلطان قابوس الذي تطلب زيارة سريعة إلى سلطنة عمان لكانت زيارته الرسمية إلى الجزائرية هي الأولى كما كان منتظرا.

وبالنظر في مسار الاصطفاف السياسي الإقليمي الذي اختاره قيس سعيد، نجد أنه استكمال وتكريس لربط تونس بسياسة بريطانيا وأجندتها الإقليمية والدولية في المنطقة، ولذلك عدة علامات واضحة لا غبار عليها.

أولها: ذلك القرار المفاجئ بتعيين إلياس الفخفاخ رئيسا للحكومة، وكأنه خيار معد مسبقا وورقة جاهزة بين يدي قيس سعيد، ليظهر على أنه استطاع إلزام الأحزاب بخياره، مع أن اعتراف رئيس الحكومة نفسه بجوابه على سؤال المقيمة العامة البريطانية يؤكد أن الخيار كان من قبل المسؤول الكبير، وأن الفخفاخ هو الأقدر على رهن البلاد لتوافقات بريطانيا مع البنوك والمؤسسات الدولية.

ثانيها: تناغم المواقف مع الجارة الجزائرية في عدة ملفات على غرار الموقف من قضية فلسطين ومن الملف الليبي.

ففي قضية فلسطين، سارع كليهما إلى تبني موقف حل الدولتين مسايرة للموقف البريطاني الجديد، مع أن بريطانيا نفسها كانت ترى في وقت سابق بحل الدولة الواحدة، ولكن يبدو أن الساسة الإنجليز أدركوا أن هذه الأطروحة قد شاخت ولم يعد بالإمكان نفخ الروح فيها، وبالتالي لا مفر من الرضوخ لأمريكا ورؤيتها لمستقبل الشرق الأوسط. وعليه، صارت المطالبة بدولة فلسطين على حدود 67 وعاصمتها القدس الشرقية مطلبا ثوريا توافق عليه قيس سعيد مع الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، مع أن فيه تضييعا وتفريطا في 80 بالمائة من أرض فلسطين لكيان يهود، لتقام دولة (إسرائيلية) عاصمتها القدس الغربية جنبا إلى جنب مع دويلة فلسطينية منزوعة السلاح.

أما عن الملف الليبي، فقد سارع قيس سعيد إلى استقبال فايز السراج المحسوب على أوروبا وخاصة بريطانيا، وإلى استقبال رئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا «خالد المشري» ثم إلى عدد من ممثلي القبائل الليبية سيرا نحو تفعيل الحل السياسي، وهو ما أشاد به الرئيس الجزائري تماهيا مع الرؤية البريطانية للحل في ليبيا والتي تدفع بكل الوسائل والجهود إلى الحلول السياسية التي تجنب حكومة السراج الدخول في مواجهات عسكرية مع عميل أمريكا حفتر.

ثالثها: استقبال قيس سعيد لقادة قطر والإمارات على حد سواء، فكانت زيارة وزير خارجية الإمارات عبد الله بن زايد آل نهيان سابقة لزيارة أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني، وقد أبدى كل منهما استعداده للتعاون مع تونس من أجل استكمال بناء مسارها الديمقراطي عبر دعم الاستثمار وتمويل المشاريع، ورغم التباين الظاهر بين هذين البلدين إقليميا، إلا أن المتابع للخط السياسي الذي يسير فيه كل منهما، يدرك جيدا أنهما يتبادلان الأدوار إقليميا ضمن سياسة بريطانية واضحة المعالم، تسند الدور القذر إلى الإمارات ودور المنقذ إلى قطر، ومع ذلك فقد جمعهما دعم قيس سعيد وديمقراطيته المصطنعة.

رابعها: تغيب تونس الرسمي عن منتدى دافوس الاقتصادي للمرة الأولى تماما مثلما هو الأمر بالنسبة لبريطانيا هذا العام، مقابل تسجيل حضور رسمي في قمة الاستثمار الإفريقية البريطانية التي عقدت في لندن يوم 20 جانفي 2020، وذلك عبر وفد ترأسه وزير الخارجية آنذاك صبري الباشطبجي، الذي كلف من قبل قيس سعيد بتمثيل تونس في وقت لاحق في قمة الإتحاد الإفريقي بأديس أبابا.

أما مؤتمر برلين المتعلق بليبيا، فقد تعللت مؤسسة الرئاسة بعدم تشكيل الحكومة في مناسبة أولى عبر المكلفة بالإعلام في الديوان الرئاسي رشيدة النيفر، ثم تذرع قيس سعيد بأن الدعوة وصلته بشكل متأخر، رغم أنه مؤتمر منتظر منذ أشهر. ما يجعل إمكانية تعمد تغييب تونس عن هذا المؤتمر كان أمرا مقصودا منذ البداية لإبعادها عن التورط في المستنقع الليبي خصوصا بعد حرص أردوغان على تشريك تونس في لعب دور تجاه الملف الليبي الذي كثر فيه المتداخلون وتكالب على الظفر به اللاعبون الدوليون.

ولذلك رأينا بعد التردد الذي عقب زيارة أردوغان الفجئية، كيف أجاب قيس سعيد على دعوات استجلاب موقف تونسي مساند للتدخل العسكري التركي، فأنهى بشكل متأخر نسبيا ذلك الجدل السياسي الحاصل حول الموقف من التدخل العسكري التركي في ليبيا بإعلان واضح وصريح وبيان رسمي أكدَ فيه أنه يرفض رفضا قاطعا التدخلات الأجنبية في الأزمة الليبية وأنه لن يسمح باستخدام الأراضي التونسية لأي إنزال تركي.

وبهذا الإعلان وضعت الرئاسة التونسية حدا للتأويلات التي رافقت زيارة أردوغان لتونس ولتأخر الرئيس التونسي في إعلان موقف واضح من التدخل التركي في ليبيا أو استخدام أنقرة الأراضي التونسية كقاعدة لغزو غرب ليبيا.

هذه هي خلاصة الدبلوماسية التونسية في عهد قيس سعيد، والتي تقوم على الحفاظ على ثوابت التوجيهات البريطانية الخالصة، على غرار ما كان يحدث في عهد السبسي والمرزوقي ومن قبلهما في عهدي بن علي وبورقيبة، والفرق هنا أنه تم تعويض مستشار الباجي قايد السبسي رافع بن عاشور بتلميذته نادية عكاشة التي صارت مديرة لديوان قيس سعيد، وتطعيم هذا الديوان بالتجمعي عثمان الجرندي الذي انتمى إلى السلك الدبلوماسي منذ عهد بورقيبة واشتغل مع وزراء بن علي، لينضم إلى فريق قيس سعيد بعد حطت أنظار الناس على المدعو عبد الرؤوف بالطبيب، كما لم يفت الجهة المشرفة على هذا العمل الدبلوماسي أن تستدعي الدبلوماسي بالسفارة التونسية في لندن ليعيّن مستشارا مكلّفا بالبروتوكول برئاسة الجمهورية خلفا لطارق الحناشي...

حملة شرسة لتشويه حزب التحرير
سينقلب السّحر على السّاحر ويا جبل ما يهزّك ريح

بسام فرحات (أبو ذرّ التونسي)

بالتّوازي مع الحرب البشعة التي تُشنّ على الأقليّات الإسلاميّة في العالم والتي تذكّرنا بمحاكم التّفتيش وعصور الظلام، هناك حملة مخابراتيّة موازية تستهدف حزب التحرير ومشروعه الإسلاميّ والمخلصين من حملة دعوته، تجاوزت في وسائلها وأساليبها الأشكال التقليديّة المعهودة (تضييق ـ تشويه ـ تعتيم ـ اعتقال ـ تصفية جسديّة..) لتلتجئ إلى أشدّ الأشكال خسّةً ونذالةً وحقارة: تجنيد الطّابور الخامس من المتساقطين والمطرودين والناكثين وسائر من لفظتهم المضادّات الحيويّة العقائديّة لجسم الحزب وتوظيفهم في تشويه الكتلة وقادتها وإثارة البلبلة في صفوف الشّباب لتعطيل مسيرته المباركة..على أنّ هذه الخطوة الجبانة تجاه الحزب تفتقد لعنصر المفاجأة، فهي مستهلكة اعتُمدت من طرف أعداء الإسلام منذ فجر الدّعوة (عرض قيصر الروم لمعاوية أثناء حربه مع علي كرّم الله وجهه) وهي ديدن الكافر المستعمر في سعيه المحموم لوأد الصّحوة الإسلاميّة: الصّيد في المياه العكرة وتغذية العداوات وتشجيع الانقسامات والانشقاقات لإضعاف المسلمين وتقسيمهم، فملّة الكفر واحدة عبر الزمان والمكان والمتاح أمامها واحدٌ ـ فكرًا وسلوكًا وتصوّرًا وممارسةً ـ وإنّ ما اقترفه زبانية الاستعمار وأيتام العلمانية في حقّ المشروع الإسلامي لا يعدو أن يكون نسخةً معاصرةً لما جوبهت به الكتلة النورانيّة المحمّدية من طرف سدنة الشرك والوثنية في جزيرة العرب مع بعض الاختلافات البسيطة في الوسائل والأساليب لا تفسد للحقد والعداء قضيّة: فما أشبه الأمس القرشي الغطفاني الثقفي اليهودي باليوم الاستعماري الصليبي الصّهيوني العلماني، والتاريخ يعيد نفسه ليس في خطوطه العريضة فحسب بل أحيانًا في أدقّ تفاصيله وجزئيّاته لاسيّما إذا تعلّق الأمر بقوانين اجتماعيّة سياسيّة بمثابة السّنن الكونيّة الثابتة المسخّرة لتحقيق وعد الله تعالى (والله غالب على أمره ولكنّ أكثر الناس لا يعلمون)..

التّهوين والتحقير

بالأمس هناك جسم غريب وُلد قيصريًّا في مجتمع مكّة واتّخذ شكل الكيان المبدئي المتميّز المناقض للكيان القرشي المتجمّد على الشّرك والوثنيّة، من هنا كانت حتميّة تصادم الكيانين والصّراع بينهما رغم اختلال ميزان القوى المشطّ ماديًّا لصالح قريش وفكريًّا لصالح الإسلام: بعد تحقيق قريش لمناط الإسلام ونبيّه تبيّنت جديّة الأمر وخطورته، إذ وجدت نفسها بإزاء دعوة مفتوحة متقصّدة متوسّعة عمليّة تختزل مشروعًا متكاملاً مخالفًا للسائد مناقضًا للمتعارف يهدّد مصالحها ونمط عيشها بل ووجودها بالفناء والاضمحلال، فأجمعت على عداوته ومحاربته.. المضادّات الحيويّة الأولى للدفاع عن جسم قريش تمثّلت في التّقزيم والاستنقاص والحطّ من الشأن باعتماد أساليب خسيسة من قبيل التهكّم والاستخفاف والتّحقير والتعجيز.. إلاّ أنّ الرسول الأكرم تخطّى هذا الحاجز الأوّل وثبت على المبدأ وأصرّ على الدّعوة وقلب الحجّة والدّليل على قريش مستعملاً نفس أسلحتها (تسفيه الأحلام ـ عيب الأصنام ـ نقد الأعراف..) ولمّا فشلت سياسة الإهمال والتحقير وآتت نتائج عكسيّة كان لا مفرّ من التصادم الفعلي مع الكيان الإسلامي في محاولة لاستئصاله..

التنكيل والتعذيب

فاعتمدت قريش أسلوب التعذيب الجسدي واستهدفت من أسمتهم (سفهاء) وهم ضعاف المسلمين من العبيد والفقراء ومعدومي السّند والشوكة، فأمعنت في إيذائهم بغية فتنتهم عن دينهم وصرفهم عن الإسلام، وهو سلاح العاجز الذي يستعيض عن قوّة الحجّة بحجّة القوّة.. ومرّة أخرى ينقلب سحر قريش عليها: ذلك أنّ ثبات المسلمين وصمودهم أخرجها عن طورها حتى حادت عن الأعراف الجاهليّة (النّسب والشرف ـ العصبيّة القبليّة ـ الشهامة والمروءة ـ الجوار والحماية والنّصرة ـ التعفّف عن قتل النساء..) وانحدرت إلى مستوى أدنى من الحيوانيّة في التعذيب والتنكيل ولم تتورّع عن قتل النّساء (سميّة أم عمّار بن ياسر أوّل شهيدة في الإسلام)، كما فقدت الحسّ الإنسانيّ فلا أحد منها استفظع الأمر أو أجار المعذّبين.. وفي المقابل لم تزد هذه القسوة المسلمين إلاّ ثباتًا وإيمانًا فنجحوا في امتحان التمحيص وانقلبوا من محنة التعذيب أكثر قوّة بينما فقدت قريش شرفها وشهامتها ومصداقيّتها..

الدّعاية الداخليّة والخارجيّة

إن فشل أسلوب التعذيب وعجز قريش أمام الفكرة الإسلاميّة ألجأها إلى رفع سقف المقاومة والعمل على تحصين الرأي العام الداخلي والخارجي للمحافظة على كيانها، فسخّرت الماكنة الإعلاميّة لتشويه الإسلام والمسلمين ونفي القداسة عن القرآن والنبوّة عن الرّسول في شبه عمليّةٍ استباق وقطع طريق وسحب بساط ودعاية مضادّة الغرض منها تلقيح الحجيج وتطعيمهم ووقايتهم من الدّعوة الإسلاميّة والحيلولة دونهم وسماع كلام الله.. وعمدت إلى تتبّع المهاجرين بدينهم إلى الحبشة وحاولت أن تكيد لهم عند النّجاشي درءًا لخطرهم على سمعتها وتجارتها، وقد استعانت في كل ذلك بطاقم من الخبراء في الدّعاية (الوليد ابن المغيرة ـ النضر ابن الحارث ـ عمرو بن العاص..) ولكن خاب فألها وفشلت مساعيها وانقلب سحرها عليها: فقد أسلم في هذه المرحلة بالذات جلّة الصّحابة وثلّة من الخزرج سيكونون نواة الأنصار، كما فشا خبر الدّعوة خارج أسوار مكّة وأسلم النّجاشي وأصبحت الحبشة واحة أمن وأمان للمسلمين..

التشكيك العقائدي

هذا كيد العرب المشركين، أمّا كيد أهل الكتاب لاسيّما اليهود فهو أشدّ وأنكى: فبحكم أنّهم أصحاب رسالات سماويّة وعلى علم ودراية بالأنبياء والمرسلين وما نزل من الكتب السماويّة وما لم ينزل أرادوا استغلال هذا السّبق لتشكيك المسلمين في دينهم وتفتّقت قرائحهم عن حيلة خبيثة ماكرة أخبرنا الله تعالى عنها في الآية 72 من سورة آل عمران (وقالت طائفة من أهل الكتاب آمنوا بالذي أُنزل على الذين آمنوا وجه النّهار واكفروا آخره لعلّهم يرجعون) وهذا من أساليب الحرب النّفسية: فالمسلمون من قريش وسائر العرب كانوا أميّين قريبي العهد بالجهالة والشّرك وكانوا يعرفون أنّ أهل الكتاب على علم بمناهج السماء لذلك حاولوا خداعهم بإظهار الإيمان أوّل النّهار ثمّ إعلان الكفر والرّدة آخره بهدف إشاعة الشكّ وزرع البلبلة في نفوس المؤمنين.. فالظّاهر أنّ أهل الكتاب اختبروا هذا الدّين وهم أهل علم ودراية فلم يجدوه مطابقًا لما يحملونه من معارف وعلوم فتركوه.. فرجوعهم عنه إذن ليس عن جهل أو تعصّب وإنّما عن علم ودراية وتمحيص والأجدى أن نقتدي بهم..إلاّ أنّ القرآن الكريم قد فضحهم وكشف مخطّطاتهم الدّنيئة ولقّح المسلمين ضدّ افتراءاتهم وأسقطها في الماء...

أسلوب المقاطعة

فشل التعذيب في صرف الصّحابة عن الإسلام وفشلت الدّعاية في خلق رأي عام معادٍ للإسلام بل على العكس زوّدته بشهرة داخليّة جعلته ينتشر ويمتدّ، فلم يعد أمام قريش إلاّ أن ترفع سقف المقاومة إلى أقصاه (وآخر الطبّ الكيّ) فكانت المقاطعة: أي أنّ هذا الجسم الغريب والخطير الذي عاب دينها وكذّب عقائدها ولم تنفع معه كافّة المضادّات الحيويّة يجب قطعه وبتره حفاظًا على سلامة الجسم الأصلي.. وقد تجسّدت المقاطعة في نفي المسلمين وأحلافهم في شعاب مكّة والامتناع عن جميع أشكال التعامل معهم، وذلك بغاية فكّ الارتباط بين الكتلة الإسلاميّة وسندها الماديّ (بني هاشم وبني عبد المطّلب) ودفع أعضاء الكتلة إلى الانفضاض من حول الرّسول الأكرم..ومرّةً أخرى ينقلب سحر قريش عليها: فطيلة ثلاث سنوات صمد المسلمون وأشياعهم مع الرّسول صلّى الله عليه وسلّم وضرب الصّحابة أروع الأمثلة على الصبر والإيمان والثبات على المبدأ، وانتشرت الدعوة خارج مكّة وتفشّى خبرها في أنحاء الجزيرة العربيّة، كما حدث شرخ داخلي في الموقف القرشي أدّى لاحقًا إلى كسر المقاطعة ثمّ إلى إيقافها وإبطالها تمامًا..

قوانين وسنن

إنّ الساحة الاجتما ـ سياسيّة (سوسيوبوليتيك) محكومة بقوانين منطقيّة صارمة تكاد ترتقي إلى مصاف السّنن الكونيّة التي لا تتخلّف.. من هذه القوانين أن الفكرة من طبيعتها ألاّ تصارعها إلاّ فكرة والكيان الفكري لا يصارعه إلاّ كيان فكري، والكيان الماديّ كذلك لا يصارعه إلاّ كيان ماديّ مثله: فالكتل السياسيّة والأحزاب كيانات فكريّة ومن طبيعتها ألاّ تقوم إلاّ بالعمل الفكري فحسب، أمّا الدول فهي كيانات مزدوجة فكريّة وماديّة وهي مخوّلة لكلا العملين حسب مقتضى الحال..هذا النّظام إذا اختلّ فإنّ النتائج تكون عكسيّة تمامًا: فالكيان الفكري إذا ما توسّل بالعمل الماديّ في صراعه فإنّه يصبح مجرّد عصابة مسلّحة ويُشوّه ويُستأصل حتى وإن كانت فكرته أرقى من فكرة عدوّه، ودونك الأحزاب الإسلاميّة التي تتبنّى العمل الماديّ..

وفي المقابل فإنّ الكيان الفكري إذا جوبه ماديًّا فإنّ ذلك يساهم في شيوع فكرته وانتشارها رغمًا عن القوّة الماديّة التي تواجهها، فالفكرة لا تتصدّى لها إلاّ فكرة أمّا إذا عجزت عن مجابهتها لضعف فيها فإنّ التوسّل بالعمل الماديّ لن يزيد طينها إلاّ بلّةً..هذا التّأسيس النظري يجد في ما سردنا من سيرة رسول الإسلام مع قريش مصداقًا له: فالكيان الإسلامي كيان فكري وهو قائم على فكرة لدنيّة ربّانية قويّة وكاملة ومطابقة للواقع تقنع العقل وتملأ القلب طمأنينةً ولا قِبَلَ للأفكار الجاهليّة بها، لذلك تحصّنت قريش بقوّتها الماديّة وواجهت الفكرة الإسلاميّة بالعمل الماديّ فماذا كانت النّتيجة..؟؟ انقلب عليها الوضع رغم قوّتها الماديّة وفشا ذكر الإسلام ورسوله وأتباعه في الجزيرة العربيّة حتّى أسّسوا دولتهم..فما قامت به قريش خدم الدّعوة الإسلاميّة أكثر ممّا حاربها لأنّها خالفت قانونًا اجتماعيًّا سياسيًّا..

التّاريخ يعيد نفسه

مثلما أنّ الرسول صلّى الله عليه وسلّم ليس بدعًا من الرّسل، أوذي كما أوذوا وفُتن كما فُتنوا وصبر كما صبَروا، كذلك فإنّ حزب التحرير ليس بدعًا من الكُتل والأحزاب، وشبابه ليسوا بدعًا من الدّعاة.. وإنّ ما يواجهونه اليوم في العالم الإسلامي هو نفس ما واجهت به الأقوام أنبياءها ودُعاتها وهو نفس ما واجهت به قريش الكتلة النّورانية المحمّدية: نفس الإنسان ونفس المتاح ونفس الغايات ونفس الخطط بل أحيانًا نفس الوسائل والأساليب..

انتكاسة «اليسار السياسي»

سليم صميدة

ظهر الحزب على الساحة العالميّة منذ بداية خمسينات القرن المنصرم فوُجِه ابتداءً بسياسة التّهميش والتجاهل والإهمال والتهوين المُتعمّد رغم شعورهم بخطره ومتابعتهم له من طرف جهاز (السكوتلنديارد) البريطاني.. ثمّ مع تنامي الجسم حجمًا وأعمالاً كرّت المسبحة القرشيّة (اعتقالات وتنكيل بالشباب ومحاكمات جائرة وتضييق في الرّزق واغتيالات..) هذه الممارسات ما كان لها أن دَفَتّ من عَضُد الشّباب أو توهّن من عزائمهم، فصمدت الكتلة وانتعش عملها السرّي وكان ذلك مؤشّرًا إلى انتقال الكافر المستعمر إلى أسلوب المقاطعة والدّعاوى: حيث كلّف النّخبة العلمانيّة المأجورة وفقهاء السلاطين بالتشويه الفكري والسياسي وتلفيق تّهم الإرهاب والسلفيّة للحزب وشبابه، كما انتعشت المقاطعة في نسختها الحديثة عبر التعتيم الإعلامي الخانق والحظر السّياسي أي عدم الاعتراف به كحزب سياسي ومنعه من النّشاط العلني القانوني إلاّ في بعض الدّول (لبنان ـ السودان ـ تونس) حيث رُخّص له شكليًا مع معاملته ميدانيًا بوصفه حزبًا محظورًا (منع الأنشطة ـ اعتقال الشباب ـ تلفيق التّهم ـ حجز المعدّات..)

آخر الطبّ الكيّ

إلى هذا الحدّ لا مفرّ للكافر المستعمر من العودة إلى أسلوب التشكيك العقائدي الذي مارسه اليهود زمن الرّسول ولكن في نسخته الحديثة: تشكيك في مبدئيّة الحزب وإخلاص قيادته باعتماد أساليب مخابراتيّة.. فلا مشاحة في أنّ الكتلة الحزبيّة كائن حي، وهي كسائر الكائنات الحيّة تنمو كمًا وكيفًا وتنتقل من مرحلة إلى أخرى وتنوّع في وسائلها وأساليبها وتفشل حينًا وتنجح أحيانًا وقد تنتكس وتمرض ثمّ سرعان ما تستردّ عافيتها.. وهي في سيرورتها التصاعديّة الطّبيعية تدعّم أعضاءها الحيّة وتتخلّص من شوائبها وطفيليّاتها وأعضائها الميّتة مصداقًا للحديث الشريف (المدينة كالكير تنفي خبثها وينصع طيبها).. وهي عمليّة صحيّة وحيويّة لبقاء الحزب وقوّته وثباته ومبدئيّته لم تخلُ منها أيّة كتلة حزبيّة مبدئيّة بما في ذلك الكتلة المحمّدية، فقد ارتدّ عنها بعض الصّحابة وكتبة الوحي.. إلاّ أنّ للكافر المستعمر منطقًا آخر في التّعامل مع هذه الظّاهرة الصحيّة: ففي سعيه المحموم لضرب العمل السياسي الإسلامي وإضعافه وتغذية العداوات والانشقاقات صلبه عَمَد إلى ركوب تلك الظّاهرة عبر التّجنيد المخابراتي (للخبيث المنفيّ من الحزب) وتوظيفهم في تشويه الكتلة وقيادتها وإثارة البلبلة في صفوف الشباب لتعطيل سير العمل والدّعوة، لاسيّما وأنّ بينهم أسماء رنّانة (أبو صايع وأبو ضايع) قد تؤثّر في ضعاف النّفوس وسقيمي الأفهام كما أثّرت حركة اليهود في بعض المسلمين: هذا هو الإطار السياسي المخابراتي الذي تتنزّل فيه حملة التشويه الأخيرة التي اتّهم فيها الحزب وقيادته بالتخابر مع أجهزة أمنيّة وتلقّي أموال مشبوهة والتورّط في أعمال ماديّة في سوريا.. وهو منطق (أعلّمه الرّماية كلّ يوم فلمّا اشتدّ ساعده رماني) فهذا الحزب الذي علّمهم أبجديّات الوعي والتحليل السياسي وأصّل لهم حرمة العمل المادّي قبل قيام الدّولة عقائديًا شرعيًا وحذّرهم من أنّ أدنى شكل من أشكال الارتهان للأعداء هو انتحار سياسي، وفضَحَ الدّور التّركي في سوريا، جعلوا من مقولاته تلك ترتدّ عليه واتّهموه بمخالفتها.. إزاء هذه الصّفاقة لا نملك لهؤلاء إلاّ قوله تعالى (يا أيّها الذين آمنوا إذا جاءكم فاسقٌ بنبأٍ فتبيّنوا أن تصيبوا قومًا بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين).. ويا جبل ما يهزّك ريح...

بعد الردة عن الفكر الماركسي، قد يشير البعض إلى مدى ضرورة الكتابة عن اليسار في زمن أصبحت هذه الفكرة من التاريخ الذي خاض الكثير من التجارب الجدية ولكنها لم تثمر خوارزميات تمكن من التطبيقات.. مما جعل الباحثين يقرون بأن اليسار لا يمكن له الحكم، وفي أقصى الحالات لا يتجاوز الحزب المعارض أو بعض المقاعد النيابية.. أو المنابر الإعلامية. علما وأن المبادرة الأولى في التأسيس لليسار في تونس كانت سنة 1920 للحزب الشيوعي التونسي الذي هو فرع عن الحزب الشيوعي الفرنسي.

كما أني لست بصدد التطرق هنا إلى المعالجة الفكرية لليساري بقدر الحديث عن النواحي السياسية، وتشكل اليسار في صور أخرى، وهذا بمبرر للتصدي المجتمعي لهذا المنهج.. وهذا يبرر الاتكاء على بعض المفاهيم الأخرى بلباس القومية أو الجمهورية.. وقد تخلى بعضهم حتى عن اسم الشيوعية، بل منهم من ينظر للتعامل الليبرالي بعنوان الضرورات.

والرؤية اليسارية اليوم، بعد أن كانت تاريخيا محاربة لما يسمى بالليبرالية المتوحشة أصبح همها محاربة خصمه كما يسميه «الإسلام السياسي» فجعلها حربا إيديولوجية مع هذا الطرف وجبهة أخرى في محاولة للتموقع في أجهزة الدولة بالنبش المستمر عن إبراز التناقضات واللعب على الابتزاز السياسي..

واليسار في أغلب البلدان قد يكون له بعض التموقعات لكن في البلاد العربية والإسلامية لم يجد الحاضنة الشعبية التي يمكن أن تكتنفه، بل تم إقصاؤه بالإهمال والهزيمة الانتخابية شعبيا، وقد يكون هذا عاملا ايجابيا فيمن يرفع شعار العداء لليسار وسببا للفوز، ولعل من أكبر الهزات في الانتخابات التشريعية لم تحصل الجبهة الشعبية «ممثلة اليسار في تونس» إلا على مقعد واحد. إذ لم يحقق الرحوي والهمامي في الرئاسية حتى 1 بالمائة، هذا بعد التراجع الكبير بعد أن كانت محاولات في الإصدارات (مجلة أطروحات) والشعر لأولاد أحمد وأصبح يقوم على تحالفات مسترابة مثل (ال vote utile) ، جعلت منه يسارا انتهازيا بالمعنى الماركسي للكلمة، وأفضت به في النهاية إلى حالة من الاضمحلال.

وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي ودعمه للأحزاب الشيوعية لم تجد هذه الأخيرة إلا الارتماء في أحضان الغرب الرأسمالي والبحث عن حلفاء جدد من دول الغرب ممن كانوا ينعتونها بالإمبريالية.. وأصبح لديهم علاقات مميزة مع فرنسا كحاضنة وداعمة ومع غيرها من الدول الداعمة للشكل الثقافي المنحل المغترب عن بيئة الحياة الاجتماعية في تونس كما في غيرها من بلاد المسلمين.

كما أن اليسار أصبح يعمل على إخفاق الآخرين دون البحث عن قوة فكرية قادرة أن تعالج مشاكل الناس انطلاقا من فكرة المادية الديالكتيكية أو التاريخية، بل أصبح يخجل أو بالأصح يتخفى لأمر اسمه «شيوعية».. وركب شعارات الليبرالية من ديمقراطية وحريات الملكية والانخراط في المنظومة الغربية المالية.. فتجده يدرس ويخطط للقروض ويصادق عليها في البرلمانات ويكون رئيسا للجنة المالية القائمة أعمالها أساسا على النظرة الرأسمالية.

اليسار ومرافق الدولة

وجدت السلطة في مسار محاربتها لتنامي النفس الإسلامي لدى عامة الناس أو ما يسمى بالصحوة الإسلامية، وجدت أن لا بدّ لها إلا بتمكين جزء ممن يتبنون الفكر اليساري في مواقع القضاء والأمن والتعليم لمجابهة ذلك تولي بعض رموز حركة آفاق الماركسية وأبرزهم محمد الشرفي، مناصب وزارية نافذة، وتنفيذ أجندات استئصاليه لجوانب التدين في مجالي التعليم والثقافة خاصة خدمة للنظام الحاكم.

كما أنه من المعلوم أن اليسار في بلادنا وبعض البلدان الأخرى يتخذ من أجهزة الدولة أو من النقابات وكرا للضغط على الحكومات للابتزاز باسم النضالية وحقوق العمل والعمال والتصدي لرؤساء الأموال، ولكن الوجه الآخر نجده يستقبل صندوق النقد الدولي ويحاول أن يكون له باع في المفاوضات وقد جمعت الصندوق لقاءات بقيادة الاتحاد، منها في ماي 2018 في إطار المراجعة الثالثة لبرنامج الإصلاح الهيكلي التي قام بها خبراء الصندوق بين 17 و30 ماي 2018، وفي فترة سابقة التقى وفد عن الاتحاد ببعثة صندوق النقد الدولي في أفريل 2017، وقد تزامن هذا اللقاء مع التفاوض حول صرف القسط الثاني من اتفاق "تسهيل الصندوق الممدد" الذي بلغت قيمته 308 مليون دولار.

اليسار والإرهاب

كما قلت في البداية بأن هذا البحث لا يكمن في الأسس الفكرية، التي بإمكاننا الإشارة غليها هنا فيما يسمى بالعنف الثوري الذي يتبناه الكثير، وما أزهق من دماء كطريق لتغيير النظام.. ولكن كثيرين اليوم صاروا يستثمرون في دماء الأبرياء بمحاولة إلصاق هذه الجرائم إلى خصمهم مستعينين في ذلك بالذراع الإعلامي العلماني اليساري المعادي لكل ما له علاقة بهوية الأمة.. فانك اليوم لا تجد في المنابر الحوارية الإعلامية إلا ما يسمى بالحداثيين والعلمانيين والخبراء ولابد أن يكون متجردا من تعاطفه وميولاته الإسلامية. وهذا أيضا مما أفقد الناس ثقتهم في الإعلام الرسمي وجعلهم يعتبرون أن الصواب في خلاف ما يقوله دائما.

القائمون على النظام الجزائري يثبتون عجزهم وارتباطهم بالمستعمر، ولو كانوا يعقلون لجعلوا الجزائر دولة كبرى

أسعد منصور

قال رئيس الوزراء الجزائري عبد العزيز جراد يوم 10\3\2020 :» سيكون من الأكثر حكمة تخفيف نزعة المطلبية والاحتلال المبالغ فيه للطريق العام الذي لا يزيد سوى تأزيم الوضع الحالي» وقال:» أمام حجم المهمة والتحديات الراهنة وكذا خطورة الوضع الاقتصادي والاجتماعي الراهن للبلد، ينتظر تجنيد كل الأطراف للخروج من هذه الأزمة متعددة الأبعاد» (وكالة الأنباء الجزائرية)

فالقائمون على النظام في الجزائر يعملون بكل الأساليب على وقف الاحتجاجات ومنع حدوث تغيير في التركيبة السياسية والقائمين عليها، مع ثبوت فسادها وعدم صلاحياتها على العمل لإنقاذ الجزائر، فهي لا تطرح حلولا جذرية، وإنما تقدم وعودا جوفاء بدون حلول ناجعة، وهي أسيرة العقلية العلمانية التي فرضها عليها الاستعمار، فلا تستطيع أن تفكر من زاوية الإسلام وترجع إلى مصادره من كتاب وسنة، فلا تستطيع أن تتذكر تاريخ الجزائر على عهد الخلافة الإسلامية، فكان تاريخا مشرقا وكانت بلاد ناهضة عزيزة تفرض على أمريكا أن تدفع ما يجب دفعه عند مرور سفنها التجارية بولاية الجزائر على عهد العثمانيين. وبقيت عزيزة كريمة غنية قوية حتى دخول المستعمر الفرنسي عام 1830. وقد تمكن شعب الجزائر الأبي المعتز بدينه الإسلامي من دحر المستعمر وطرده عام 1962. ولكن قادة الثورة ارتبطوا بالاستعمار فمنهم من ارتبط بأمريكا كأحمد بن بيلا ومنهم من ارتبط ببريطانيا كهواري بومدين وعبد العزيز بوتفليقة ومنهم من ارتبط بفرنسا كقادة الانقلاب عام 1991الذين اضطروا لتسليم الحكم لعبد العزيز بوتفليقة عام 1999 بعد ارتكابهم الجرائم حيث قتلوا نحو 200 ألفا من شعبهم بسبب مطالبة أبناء المسلمين بعودة إسلامهم.

وعندما استلم عبد العزيز بوتفليقة الحكم من العساكر عملاء فرنسا وقد تعهد بعدم محاكمتهم على جرائمهم مقابل أن يستلم الحكم ولا يتدخلوا في شؤون الحكم، فكان مشتركا في الجريمة، وقد عمل على تصفيتهم على مراحل حتى ركز عملاء الإنجليز في الجيش والأمن والمخابرات وفي الحكم وفي الوسط السياسي. فأصبحت الجزائر مرتبطة بالاستعمار البريطاني.

وما يدلل على ذلك ما ورد في الأخبار مؤخرا من اتصالات الإنجليز مع حكام الجزائر، فقد وصل جيمس كليفرلي وزير الدولة البريطاني للشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الجزائر يوم 8\3\2020 في زيارة تستغرق يومين لغاية يوم 10\3\2020 بدعوة من رشيد بلادهان كاتب الدولة المكلف بالجالية الوطنية والكفاءات بالخارج. وذكرت صفحة «الجزائر الآن» أن «هذه الزيارة تعتبر كجزء من الدورة التاسعة للحوار الاستراتيجي الجزائري البريطاني الذي سيترأسه رشيد بلادهان وجيمس كليفرلي، كما تندرج الزيارة في إطار تبادل الزيارات رفيعة المستوى وآخرها زيارة وزير الصناعة والمناجم فرحات أيت علي إلى لندن لتمثيل الجزائر في قمة أفريقيا والمملكة المتحدة للاستثمار شهر جانفي\ كانون الثاني المنصرم، وزيارة اللورد ريبسي إلى الجزائر كجزء من المهمة البريطانية للتجارة والاستثمار مع الجزائر الشهر الماضي». وذكرت الصفحة نقلا عن بيان وزارة الخارجية الجزائرية فإنه «وخلال هذا اللقاء سيسعى الطرفان إلى تعميق الحوار والتنسيق حول مواضيع مهمة في العلاقات الثنائية.. كما سيتدارس الطرفان تنمية تدريس اللغة الإنجليزية في الجزائر من خلال افتتاح المؤسسات التعليمية البريطانية في الجزائر، وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي .. وسيتم خلال هذه الجلسة أيضا تبادلا للآراء حول القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك لا سيما ليبيا والساحل والصحراء الغربية وسوريا واليمن وفلسطين فضلا عن المسائل والقضايا الشاملة مثل الهجرة ومحاربة الإرهاب وتغير المناخ. وسيتم استقبال وزير الدولة البريطاني من قبل وزير الشؤون الخارجية صبري بوقادم». فكل ذلك يدل على مدى ارتباط النظام الجزائري ببريطانيا إذ ينسق ويعمل معها في كافة قضايا المنطقة التي كانت بريطانيا عاملا رئيسيا في تعقيدها وإيجاد المشاكل لها وتركيز كيان يهود فيها وإقامة الأنظمة الجائرة على أنقاذ دولة الخلافة التي تمكنت بواسطة عميلها مصطفى كمال من هدمها.

وهكذا فالنظام الجزائري يخدم النفوذ البريطاني في المنطقة، فهو ينسق مع بريطانيا في كافة قضايا المنطقة، وخاصة ليبيا التي تستغل بريطانيا الجزائر في شأنها في مواجهة أمريكا وعملائها، وهي تنسق مع النظام التونسي في هذا الشأن إذ قام الرئيس التونسي قيس بن سعيد مؤخرا بزيارة الجزائر يوم 1\2\2020 وهي أول زيارة له للخارج، وأعلنا العمل المشترك في ليبيا. حيث أعلن بيان الرئاسة الجزائرية أن « الرئيسين سيتطرقان إلى الوضع الدولي والإقليمي وخاصة في ليبيا وفلسطين المحتلة» وكان من المتوقع أن يقوم الرئيس الجزائري بزيارة تونس يومي 16و17\3\2020 إلا أن الزيارة قد أجلت بسبب الأوضاع الصحية الحالية، وذلك لتعزيز العلاقات والعمل المشترك وخاصة في ليبيا حيث يتبع النظامان السياسة الإنجليزية ويريدان أن يقفا في وجه أمريكا في ليبيا.

وفي الوقت نفسه يريد النظام الجزائري بناء على طلبات المستعمر البريطاني نشر اللغة الإنجليزية وافتتاح المؤسسات التعليمية البريطانية لتركيز ثقافة المستعمر وتجنيد العملاء، وذلك على حساب اللغة الفرنسية التي يدرك شعب الجزائر أنها كانت عاملا من عوامل تركيز الاستعمار وكسب العملاء والارتباط بالمستعمر. فالأصل يجب أن يركز على اللغة العربية ولا تعلم اللغات الأجنبية على نطاق واسع ولا تفرض على الناس، والدولة الإسلامية تطلب من أفراد معينين لدراسة اللغات الأجنبية للحاجة كما طلب رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحد الصحابة لتعلم لغة اليهود حيث يعرف ماذا يتآمرون عندما يأتون إليه للتحاكم أو سؤاله عن مسألة.

فالقائمون على الحكم حاليا يماطلون شعبهم في مسألة التغيير لأنهم لا يملكون الحلول، وهم يثقون في قدرة بريطانيا العجوز على مساعدتهم، حيث تمكنت من إيصالهم إلى الحكم. ولهذا ارتبطوا بها وهي تخدعهم أنها قادرة على مساعدتهم! ولو كانوا يعقلون لما فعلوا ذلك. فالجزائر بلد كبير فيه من الثروات والخيرات أكثر ما في بريطانيا بكثير، ومساحة أراضيها تساوي مساحة بريطانيا أكثر من ست مرات، بل مساحتها تساوي مساحة أوروبا الغربية بكاملها. وسكان الجزائر أكثرهم من الشباب الأذكياء النشيطين القادرين أن يخلقوا المعجزات إذا أتيحت لهم الفرص، وكيف إذا توحدوا مع تونس ومع المغرب ومن ثم أنقذوا ليبيا فإن شمال أفريقيا الإسلامية قادرة على أن تكون أكبر دولة في العالم. وأما بريطانيا فهي عجوز مقعدة حقا على كافة الأصعد أكثر سكانها من العجائز المهترين، وهي تقتات على ظهور الشعوب الأخرى فسلاحها الخداع والخداع فالكذب المغلف والمكر الخبيث والمكر السيء فتتمكن من خداع الآخرين فتستغل الشعوب والأفراد والجماعات والدول وتسخرها لمآربها بأساليبها الخبيثة، ولا يدركها إلا الواعون وعيا سياسيا تاما. ولو كان حكام الجزائر يتمتعون بعقلية إسلامية ومستندين إلى العقيدة الإسلامية آخذين فكرهم السياسي وحلولهم من الإسلام لصنعوا من الجزائر دولة صناعية كبرى مستقلة عن كل القوى الاستعمارية ولأخضعوا هذه القوى لإرادتهم.

فلا توجد بارقة أمل في تغيير هؤلاء الحكام لعقلياتهم المرتبطة بالمستعمر ولا تستطيع الإنفكاك عنه والتفكير المستقل وبعقلية سياسية إسلامية، فالتعويل كل التعويل على الواعين وعيا سياسيا من أصحاب العقليات الإسلامية الذين ينادون لإعادة الإسلام إلى الحكم وإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، وقد أصدروا دستورا إسلاميا مستنبطا من الكتاب والسنة وفصلوا أنظمة الحكم والاقتصاد والتعليم والقضاء والنظام الاجتماعي والسياسات الداخلية والخارجية والحربية والصناعية والزراعية والتجارية والآليات لتطبيقها، وأعدوا رجال الدولة القادرين على تنفيذ ذلك بكل سهولة ويسر وبلا تعقيد، وهم المؤمنون الذين يعملون الصالحات، ولهذا وثقوا بوعد الله بإنجازه لهم وبتحقيق بشرى رسول الله صلى الله عليه وسلم. إذ وعدهم ربهم بقوله:

«وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ».

اليونان تعتزم إقامة سياج بطول 36 كيلومترا في ثلاث نقاط حدودية إضافية مع تركيا لتعزيز تدابيرها لردع المهاجرين

تعتزم اليونان إقامة سياج في ثلاث نقاط إضافية عند الحدود مع تركيا لتعزيز تدابيرها لردع المهاجرين، وفق ما أعلن مصدر حكومي الأحد، وسط تدفق لطالبي اللجوء بعد إعلان أنقرة فتح الأبواب أمام توجّههم إلى أوروبا. وكشف مصدر حكومي لوكالة فرانس برس أن قرارا اتّخذ بإقامة «سياج في ثلاث مناطق إضافية»، موضحا أن الأجزاء الجديدة تقع جنوب المنطقة التي تشهد تدفقا للمهاجرين، وأن السياج سيكون بطول 36 كيلومترا. وأعلن المسؤول أنه سيتم تعزيز السياج القائم حاليا عند الحدود مع تركيا. ومنذ أسبوع يحاول عشرات الآلاف من طالبي اللجوء اختراق الحدود البرية بين تركيا واليونان بعدما أعلنت أنقرة أنها لن تمنع أحدا من محاولة العبور إلى أراضي الاتحاد الأوروبي. والأحد أعلن مصدر أمني لفرانس برس أن شرطة مكافحة الشغب أرسلت تعزيزات إلى المناطق الحدودية في الأيام الأخيرة، كما أرسلت طائرات مسيّرة وكلاباً بوليسية.

تتهم تركيا حرس الحدود اليونانيين باستخدام القوة المفرطة ضد المهاجرين في حين إن تركيا هي المسؤولة عما يجري لأنها دفعت اللاجئين إلى اليونان كأداة للابتزاز السياسي ما أدى إلى جرح عدد منهم ومقتل خمسة على الأقل. مأساة الهجرة واللجوء والنزوح، هذه هي إحدى أوجه مشهد الظلم والهوان والإذلال الذي يتعرض له أبناء خير أمة أخرجت للناس. لا، ليس أبناء هذه الأمة الكريمة عبئاً تمنّ عليه بعض الأنظمة بمخيمات صحراوية، والبعض يتخذهم سلاحاً يهدد ويبتز به الآخرين، والبعض الآخر يفرغ عليهم أحقاده العنصرية البغيضة. إنه من أقل الواجب على الدول القائمة في بلاد المسلمين رفع كافة المعوقات التي تحول دون إقامة المسلمين المنكوبين في بلاد المسلمين إقامة كريمة، وتوفير ما يلزمهم من

مسكن وتطبيب وتعليم وسوى ذلك من خدمات عامة، وتيسير السبل الكريمة للرزق في قطاعات العمل العامة والخاصة. وهذا المطلب ليس من باب المناشدة والاستعطاف، بل هو من باب المسؤولية الشرعية.

وحدها الخلافة ستحمي الأهل والديار وتطرد جنود ترامب من الشام

د. عبد الله باذيب

الخبر:

ترامب: قواتنا في سوريا لحماية النفط والحفاظ على "الكنز". (قناة الجزيرة)

منظمات حقوقية: 85 ألف أسرة نزحت من إدلب وحلب خلال شهر فيفري الماضي.

التعليق:

في آذار/مارس 1924م ألغى الهالك مصطفى كمال الخلافة، وأقام مكانها الدولة الوطنية العلمانية الجمهورية التركية، وكذلك فعل الغرب في تركة الرجل المريض، حين غادر (شكليا) بلاد المسلمين وأقام مكانها حكومات وطنية على أساس اتفاق سايكس بيكو، وهذه الحكومات نراها اليوم لا تستطيع حماية رعاياها بل هي من تقوم بملاحقتهم ببراميل الموت، والسجون أو التهجير إلى المجهول، ليس فقط سوريا، فالحال ينطبق على معظم البلاد الإسلامية من فلسطين والعراق إلى ليبيا واليمن والصومال وصولاً إلى بلاد الأفغان، حكومات محاربة للإسلام تقوم بملاحقة أبنائها وتزج بهم في السجون قربانا (للرب!) ترامب والأصنام التابعة له، أو يكون مصيرهم الموت في حروب عبثية من أجل تأمين الثروات للآلهة (الغرب بقيادة أمريكا). وها هو ترامب يصرح بذلك أن قواته في سوريا هي لتأمين النفط وحماية الكنز.

أيتها الأمة الكريمة: إن الغرب ينظر إلينا أننا مجرد كنز لا بد من حصولهم عليه، لأنهم حسب زعمهم هم من يستحقون هذا الكنز ونحن لا نستحق إلا الموت، ومن أجل ذلك، نصبوا علينا حكاما يخدمونهم في تنفيذ ذلك.

أيها المسلمون: إن الخلافة التي تمر بنا هذه الأيام ذكرى هدمها، لعائدة بإذن الله قريبا، وهذا وعد غير مكذوب [وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ]، وقال عليه أفضل الصلاة والتسليم: «ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ»، فليكن كل واحد منا جذعاً فيها، لا أن يكون سببا في تأخيرها بعدم نصرته للعاملين لها، أو أن يكون من العاملين لغيرها.

فالهمة الهمة وأبشروا بنصر من الله قريب، [إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ]

لماذا يتعرض المسلمون للهجوم في الهند؟

أخبار الخليج - قُتل 46 شخصاً وجُرح أكثر من 250 آخرين وأضرمت النيران في أربعة مساجد في أعمال العنف الطائفية في دلهي والتي تزامنت مع زيارة الرئيس ترامب للهند. ولم يكن العنف الذي استمر أكثر من ثلاثة أيام وليال وكان موجها في معظمه ضد المسلمين في المناطق الشمالية الشرقية من دلهي، لم يكن مفاجئا. على مدى السنوات الست الماضية، دأب رئيس الوزراء ناريندرا مودي وزملاؤه في حزب بهاراتيا جاناتا القومي الهندوسي وجيوشهم من المتصيدين على وسائل التواصل الإلكتروني والغالبية العظمى من شبكات التلفزيون في الهند، دأبوا على بناء جو من الكراهية، والشك والعنف تجاه الأقلية المسلمة في الهند. وتأتي المذبحة في دلهي في أعقاب قانون الجنسية التمييزي الذي أقرته حكومة مودي في كانون الأول/ديسمبر. ويحتج الهنود، ولا سيما المسلمون، على القانون. وقبل عمليات القتل في دلهي، قُتل 19 شخصاً عندما اندلعت احتجاجات في ولاية أوتار براديش المجاورة، التي يديرها حزب باهاراتيا جاناتا. وخسر حزب باهاراتيا جاناتا انتخابات دلهي واستمرت الاحتجاجات. وفي 23 شباط/فبراير، حرض كابيل ميشرا، أحد زعماء حزب باهاراتيا جاناتا الغوغاء في شمال شرق دلهي على إبعاد مجموعة من النساء المسلمات اللواتي كن ينظمن اعتصاما ويغلقن طريقاً احتجاجاً على قانون الجنسية. واندلعت أعمال العنف بعد ذلك بوقت قصير. وأعرب كبار ضباط الشرطة عن دعمهم للغوغاء الهندوس وخوفهم من المسلمين. «جاي شري رام»، الهتاف التعبدي القديم الذي يشيد بـ«الإله الهندوسي رام»، تم تبنيه كصرخة حرب من قبل الغوغاء القوميين الهندوس في العقود الثلاثة الماضية. ووردت تقارير عن أفراد شرطة دلهي الذين احتشدوا نحو الأحياء الإسلامية وهم يهتفون: «جاي شري رام!» وهذا السلوك المناصر من شرطة دلهي ليس مجرد مسألة تتعلق بالشرطة التي تعكس تحيزات السكان الذين يتم تجنيدهم منهم، بل إنه امتثال نشط لهذا النوع من السلوك الذي يعتقدون أن حكومة مودي والحزب الحاكم سيكافئونهم عليه. ولن يواجه أفراد الشرطة المسؤولون عن أعمال العنف أي إجراء قانوني. ربما لم يقفوا إلى جانب الدستور، لكنهم وقفوا إلى جانب حزب بهاراتيا جاناتا. عندما يستهدف الغوغاء الهندوس مسلماً في أي جزء من البلاد يديره حزب مودي، يمكننا أن نتأكد من أنه لن تقف أي شرطة في طريقهم.

نظام مودي يسيطر سيطرة كاملة على وسائل الإعلام وقوات الأمن، وهذا يسهل على مودي تنفيذ أيديولوجيته العنصرية التي تهمش المسلمين. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الهجمة، يرحب الحكام علناً بمودي في جميع أنحاء البلاد الإسلامية. يقول الله تعالى: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُم مِّنَ الْحَقِّ].

منوال التنمية في تونس سليل الإستعمار

للدكتور الأسعد العجيلي، رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير تونس.

على اثر انطلاقة ثورة الأمة من تونس والإطاحة بنظام بن علي، ارتفعت الأصوات للمطالبة بتغيير جذري في منوال التنمية باعتباره المتهم الأول في تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، حيث أجمع متخصصون وخبراء وسياسيون فشل ما يسمّى بالمنوال التنموي المتبع منذ مطلع السبعينات والقائم على استقطاب الصناعات التصديرية الأجنبية من خلال قانون 1972 وهذا الإخفاق حسب رأيهم يتمثل أساسا في ارتهان الاقتصاد التونسي للأقطاب الاقتصادية العالمية وللمؤسسات المالية الدولية، حيث أصبح اقتصادا تابعا مستقطبا للاستثمارات الهشة ذات القيمة المضافة المحدودة وذات التشغيلية غير المستقرة على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشغالين. وأفرز تفاوتا في نسق التطور الاقتصادي والاجتماعي نتج عنه ضغطا على سوق الشغل وبطالة وتآكلا للطبقة الوسطى وتعميقا للغنى الفاحش والفقر المدقع.

منوال لم يتغير حتى بعد الثورة

وبالرغم من مرور تسع سنوات على ثورة الامة التي انطلقت من تونس لم يحدث تغيير في المنوال التنموي بشكل يستجيب لمطالب الأمة في العيش الكريم ويخرج البلاد من عنق الزجاجة، اعتمادا على ما تتمتع به الأمة من موروث حضاري وطاقات هائلة وكنوز دفينة. وهذا العجز في التغيير يرجع بالأساس إلى هيمنة النموذج الاقتصادي الرأسمالي وهيمنة منظومة العولمة التي تتحكم اليوم في كامل التجارة العالمية وتوجه اقتصاد الدول وهي عولمة تقوم على جملة من القواعد والمبادئ والتوجهات التي لا يمكن الخروج عنها إلا بمشروع اقتصادي بديل من خارج الصندوق الرأسمالي الذي حشرنا فيه الغرب منذ اقصاء الإسلام عن الحكم.

قانون 1972

المنوال التنموي هو السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة من أجل تدبير شؤون المال بشكل يؤدي إلى ضمان حاجات الفرد والجماعة، وقد مرت تونس منذ توقيع وثيقة الاستقلال سنة 1956 بمحطات اقتصادية كبرى لم يتغير فيها إلا الفروع، حيث بقيت الأسس التي يقوم عليها الإقتصاد ثابتة، فكان منوال التنمية يقوم على أساس النظام الاقتصادي الرأسمالي، ولا يشمل التغيير أو الإجتهاد إلا الفروع، فمنوال التنمية الذي اختارته تونس منذ بداية السبعينات بمقتضى قانون 1972 يعتمد أساسا على المناولة في القطاع الصناعي لفائدة الشركات الأجنبية التي تحتاج لعمالة متدنية الأجور وامتيازات ضريبية لتعزيز قدراتها التنافسية، فكانت تونس من بعض الدول التي التجأت إليها الشركات الأجنبية، خاصة الغربية لما توفره تونس خاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة المتدنية نظرا لأنها تقوم بآخر حلقة للإنتاج عبر استعمال يد عاملة وافرة العدد وغير مؤهلة علميا حتى لا نتمكن من نقل التكنولوجيا.

وقد اعتمد سياسيوا البلد هذا المنوال بهدف جلب الاستثمارات الخارجية للإيجاد نمو اقتصادي وتقليص نسبة البطالة، وهو ما لم يتحقق عمليا لأنه لم يكن سوى مجرد حل مؤقت للتقليص من نسبة البطالة بمواطن شغل غير مستديمة، فضلا عن كونه لم يؤدي إلى تنمية حقيقية مقابل ربط اقتصاد البلاد بالأجنبي وهو ما يعد انتحارا سياسيا.

منوال تنموي نحو الرأسمالية المتوحشة

هذا المنوال ازداد توجها نحو الرأسمالية المتوحشة في أواسط الثمانينات من القرن الماضي وتواصل حتى الثورة، حيث التوجه الواضح نحو التفويت في المؤسسات العمومية لصالح القطاع الخاص وتراجع الدولة عن التدخل في الاقتصاد وتخليها عن القطاع الصناعي ورفع يدها عن السياسة الصناعية نحو الاعتماد بصفة كبيرة على قطاع المناولة وتشجيع القطاع الخاص والاستثمار بارزا في خيارات الحكومات المتعاقبة.

وقد كان لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي وقعها المخلوع بن علي سنة 1995 تداعيات كبيرة على اقتصاد البلاد، حيث أدى إلى تدمير النسيج الصناعي التونسي وحول نصف مليون تونسي إلى معطلين عن العمل وحرمت تونس من أموال طائلة كانت تدخل سنويا للخزينة التونسية بفعل الضرائب على السلع الأوروبية التي وقع التخلي عنها بعد الاتفاقية.

الالتفاف على مطالب الثورة في التحرر

عندما انطلقت الثورة الزم الاتحاد الأوروبي في مؤتمر دوفيل سنة 2011 رئيس الحكومة المؤقت الباجي قائد السبسي بالتوقيع على احترام الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين تونس والاتحاد. بدأت أول خطوة بتوقيع اتفاقية "الشريك المميز" مع الاتحاد الأوربي أثناء حكومة الجبالي في نوفمبر 2012 التي فتحت الباب على مشروع "اتفاقية الأليكا"، أي مشروع اتفاقية التبادل الحرالشامل والمعمق مع الاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر امتداد لاتفاقية الشراكة التي وقعها المخلوع بن علي سنة 1995 وكانت نتائجها مدمرة على الاقتصاد التونسي، وقد تعهد رئيس الحكومة الأسبق سنة 2018 بتوقيع اتفاقية الأليكا قبل نهاية 2019، إلا أنه عجز عن ذلك بسبب حالة الوعي الشعبي التي عطلت التوقيع، لأنه مشروع يهدد الأمن الغذائي للبلاد ويقضي على ما تبقى من مقدرات الشعب التونسي، باعتبارها سيشمل قطاع الزراعة والخدمات، وهو أهم الملفات التي ستطالب الحكومة الجديدة بالسير فيها.

دور صندوق النقد في هيكلة الاقتصاد التونسي

كما كان لصندوق النقد الدولي تدخل في فرض منوال تنموي يتماشى مع مصلحة منظوريه، فبعد رسالة النوايا الأولى سنة 2013 والثانية سنة 2016 إلى صندوق النقد الدولي التي تضمنت تعهد الدولة التونسية بتطبيق كل الإجراءات المتفق عليها بين الطرفين مقابل حصول تونس على قروض مشروطة، أصبح لصندوق النقد الدولي دور محوري في هيكلية الاقتصاد التونسي عرفت فيما بعد بالإصلاحات الكبرى التي كلف بها السيد توفيق الراجحي وحقق منها 85 بالمائة، حيث وقع تمرير ترسانة من القوانين أثناء حكومة السيد يوسف الشاهد وأدت إلى مصادرة الإرادة وفقد السيادة واحكام السيطرة على مفاصل البلاد ومقدراتها. ويكفي في هذا الخصوص أن نرجع إلى قانون الاستثمار وقانون استقلالية البنك المركزي لنعرف حجم الكوارث التي ترتبت عما يسمى بالإصلاحات الكبرى.

كل هذه التطورات التي عرفتها مسيرة التنمية في تونس طرحت سؤالا جوهريا: ما هو المنوال التنموي الناجع الذي يمكن أن ينهض اقتصاد البلاد ويعيد سيادتها على مواردها المنهوبة، وهو ما سنتناوله في العدد القادم بإذن الله.

حول المشكلة الاقتصادية

ياسين بن علي

يغلب على الباحثين في شؤون الاقتصاد تعريف المشكلة الاقتصادية بأنها: "نتيجة تعدد الحاجات الإنسانية وتزايدها بصورة مستمرة في ظل محدودية (ندرة) الموارد الاقتصادية المتاحة والتي تستخدم لإشباع تلك الحاجات"، فيجعلون من ندرة الموارد وتعدّد الحاجات أساس المشكلة الاقتصادية، ويجعلون من المشكلة الاقتصادية حجر الأساس الذي يقوم عليه علم الاقتصاد ذاته، إذ إنه يقوم بدراسة المشكلة محاولا استخدام النظريات والقواعد الاقتصادية المختلفة لإشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات والرغبات الإنسانية عبر استخدام الموارد الاقتصادية المتوفرة والتي يتميز وجودها بالندرة.

إن هذا التعريف للمشكلة الاقتصادية غربي، صاغه مفكرو الغرب وفق رؤيتهم الاقتصادية الرأسمالية المنبثقة عن وجهة نظرهم وقاعدتهم الأساسية في التفكير، وقد تبعهم في ذلك واقتدى بهم فيه جلّ من كتب في الاقتصاد من المسلمين، بل عمل به كلّ من مارس الاقتصاد وتلبّس به.

وإننا نزعم أن هذه النظرة إلى المشكلة الاقتصادية نظرة باطلة عقلا وشرعا. وأوجه البطلان فيها نقف عليها من خلال ما يلي من تفصيل:

مناقشة فكرية

يرى الرأسماليون أن أصل وجود المشكلة الاقتصادية ناتج عن محاولة الفرد أو المجتمع إشباع حاجاته غير المحدودة، ويعنون بذلك أن ميول الإنسان ورغباته في التكاثر والتنويع في الاستهلاك مع تطور حضارة المجتمع الذي يعيش فيه وتقدم مدنيته غير محدّدة بسقف إشباع معيّن لا يمكن تجاوزه، مما يجعل تلك الحاجات والرغبات تصطدم مع واقع ندرة الموارد الطبيعية والمنتجة.

وهذا الرأي الرأسمالي أي القول إن الحاجات عند الإنسان متجددة ومتعددة فهي غير محدودة، بينما وسائل الإشباع من سلع وخدمات مهما كثرت فهي محدودة، باطل؛ لأنّ المشاهد المحسوس أن الحاجات عند الإنسان تنقسم إلى قسمين: الحاجات الأساسية، والحاجات الكمالية. فحاجات الإنسان الأساسية ثابتة لا تتغير، ولا تزيد ولا تنقص حسب المجتمعات وحسب درجة رقيها وانحطاطها المدني. وهذه الحاجات الأساسية هي التي تتطلب الإشباع الحتمي أي الإشباع الضامن للبقاء، وهي محدودة بل تكاد تكون محصورة في المأكل والملبس والمسكن. فهل يشقى الإنسان إلا من أجل توفير هذه الحاجات، وهل يسعى البشر في مناكب الأرض إلا من أجل هذه الحاجات. فمهما حصل من تقدّم أو تطور في وسائل المعيشة، ومهما تجددت تلك الوسائل، فإنّ الحاجات الأساسية عند الإنسان تبقى واحدة محدودة غير قابلة للنماء والتطور والتجدّد في جوهرها، لذلك فإن إشباعها لا يولد مشكلة حقيقة، ولا يمكن اعتباره معضلة اقتصادية كما يقولون.

أما ازدياد الحاجات والرغبات نتيجة التطور الصناعي والتقدّم المدني فهو واقع لا يمكن نكرانه، إلا أنه يتعلق بالحاجات الكمالية كالسيارة وليس بالحاجات الأساسية. ومما يجب الإشارة إليه هنا، هو الفرق بين الإشباع ونوع مادته؛ فالمأكل حاجة أساسية، ونوعه لا يؤثر في محدوديته؛ لأن إشباع الحاجة قد يكون برغيف خبز وقد يكون بغير ذلك. والملبس حاجة أساسية، ونوعه لا يؤثر في طبيعة الحاجة ومحدوديته؛ لأنّ إشباعها يكون بقميص صوف مرقّع ويكون بقميص حرير.

بناء عليه، فإن الخطأ الأساسي الذي وقع فيه علماء الاقتصاد الرأسمالي ومن لفّ لفّهم يكمن في عدم التمييز بين الحاجات الأساسية والحاجات الكمالية. فالحاجات الأساسية اللازمة الإشباع محدودة، وأما الحاجات الكمالية فرغم عدم محدوديتها نسبيا إلا أنها لا تسبّب مشكلة ولا توجد معضلة؛ لأنّها ليست وسيلة البقاء بالنسبة للإنسان، ويمكن تفاوت الإشباع فيها.

هذا أمر، والأمر الآخر الدال على فساد نظرية المشكلة الاقتصادية الغربية الرأسمالية هو كذبة ما يسمى بمحدودية السلع والخدمات أي وسائل الإشباع؛ لأن المشاهد المحسوس أن هذه الوسائل كثيرة وفيرة تضيق بها المخازن وتفيض بها الأسواق. فالمصانع المنتجة للغذاء، والألبسة، والمواد الكهربائية وغير ذلك كثيرة تتنافس فيما بينها في كثرة الإنتاج وإغراق الأسواق ببضاعتها، فالمشكلة إذن ليست في ندرة السلع والخدمات كما يقولون بل المشكلة في غير ذلك؛ وهي تكمن في التوزيع العادل للثروات الموجودة المتوفرة أي توزيع وسائل الإشباع من أموال ومنافع على أفراد الأمة من أجل معالجة الحرمان الذي يصيبهم، ومن أجل إشباع حاجاتهم الأساسية ثم فتح السبل أمامهم لإشباع الحاجات الكمالية. لذلك فالمشكلة ليست مشكلة ندرة بل مشكلة توزيع.

مناقشة شرعية

إن الإنسان إذا ما أراد النظر في مسألة من المسائل فعليه أن يحدّد المنظور الذي ينطلق منه في بحث تلك المسألة، وبما أننا نؤمن بالإسلام، ونؤمن بعقيدته وشريعته، فعلينا أن ننطلق منه في بحث شتى القضايا التي تعترضنا. وإذا كان القس مالتوس أو آدم سميث أو ريكاردو يقرّرون ندرة الموارد الطبيعية، فإن الله سبحانه وتعالى خالق الكون بما فيه ومن فيه يكذّب ذلك ويقرّر عكسه، فمن يصدّق المؤمن؟

قال تعالى في سورة إبراهيم: {اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الأَنْهَارَ (32) وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ (33) وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لا تُحْصُوهَا إِنَّ الإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ (34)}.

فالآيات الكريمة تصرّح بأنّ النّعم المبثوثة في هذا الكون الفسيح المسخّر لنا، هي أعظم بكثير من الرغبات والمطالب المحتملة القابلة للزيادة. فإذا كانت النّعم بشهادة الحقّ سبحانه لا تحصى، فهي غير محدودة، وإذا كانت المطالب البشرية بشهادة الحقّ سبحانه مستجابة، فأعطانا من فضله ما نسأل، فأين الندرة إذن التي يتحدث عنها القوم؟

وصدق الله العظيم القائل بعد الإنعام علينا بكل ما نسأل، {إِنَّ الإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ}. فالمشكلة الاقتصادية سببها ظلم الإنسان، بكفرانه النعمة، وباحتكاره وطمعه وتسلّطه ورأسماليته، وبحكام ينهبون ثروات الأمم وينفقونها على الشهوات، وليس سببها الندرة.

ثورة الشام بين مواقف الدول والخداع السياسي

بقلم: الأستاذ أحمد معاز

في عالم تحكمه المصالح لا يمكن للسياسي الواعي إلا أن يرى حقيقة المواقف الدولية وما هي أسباب هذه المواقف وأهدافها التي لا يمكن أن يراها بقية الناس العاديين ممن لا يهتمون بالسياسة وألاعيبها، وممن يمتلكون ذاكرة السمك فينسون المواقف السابقة التي أوصلتهم إلى ما هم عليه الآن، وينساقون مع الدعاية الكبيرة التي ليست سوى دخان كثيف يغطي على الأهداف الحقيقية لكل موقف دولي، وهذا أمثلته كثيرة وهو ما يسمى بالخداع السياسي وخصوصاً في ظل النظم الرأسمالية الديمقراطية الحالية التي تبيع الوهم للشعوب وتخادع الجميع في سبيل تحقيق مصالح الرأسماليين الجشعين.

هذا المدخل مهم حتى نفهم حقيقة ما يجري في الشام هذه الأيام وحتى يعلم أهل الشام وخصوصاً الثائرين على نظام التعفيش ونبش القبور، هذا النظام الدموي الحاقد المجرم الذي سطر اسمه مع أعتى المجرمين في التاريخ، وحتى يعلم أهلنا في سوريا أن ألاعيب السياسة بين الدول لا تحكمها العواطف والأخلاق وإنما تحكمها المصالح والمنافع، فلا تقيم وزناً لما قام ويقوم به النظام السوري من إجرام بحق الشعب السوري ونحن على أبواب الذكرى التاسعة لانطلاق الثورة وما صاحبها من آلام وخذلان من القاصي والداني ومن تآمر من القريب والبعيد.

لقد انطلقت الثورة السورية بهدف واضح عبر عنه الثائرون بشعارهم (الشعب يريد إسقاط النظام) ليدشن حقبة جديدة ملؤها الأمل بالتغيير الجذري الكامل لحقبة سوداء في سوريا والمنطقة، هذا التغيير خرج يطالب به المسلمون في دول عدة بدءاً من تونس ومروراً بمصر وليبيا واليمن، وليس انتهاءً بالسودان والجزائر والذي سيمتد إلى باقي البلاد الإسلامية قريباً بإذن الله.

ولذلك رأينا تداعي المنظومة الدولية كلها للقضاء على ثورة الأمة في سوريا دون باقي الثورات لما للشام من بُعد عقائدي فهي درة التاج ومركز القرار والانبعاث، ورأى الجميع كيف تواطأ الجميع على كسر شوكة الثورة وتدخل الدول الواحدة تلو الأخرى على مواجهة الثورة من طرف وتخذيل الثوار من طرف آخر، ورأى الجميع كمّ المؤتمرات والاتفاقيات التي عقدت لأجل هذا الهدف، وكل ذلك في سبيل حرف الثورة عن هدفها في إسقاط النظام بكافة أركانه ورموزه، ليس بدايةً في جنيف ووصولاً إلى أستانة وفي النهاية إلى اتفاق سوتشي المشؤوم بين روسيا وتركيا والذي كان وما يزال يُراد له أن يكون البوابة لتنفيذ الحل السياسي الأمريكي بالحفاظ على النظام وعدم إسقاطه مع تغيير بعض الوجوه الكالحة، وهذا ما رفضه أهل الشام من البداية وأصروا على متابعة ثورتهم لإسقاط النظام، وتبعاً لذلك تم رفض اتفاق سوتشي شعبياً وحصلت أعمال سياسية كبيرة عبرت عن هذا الرفض، فقامت هذه الدول بتغيير تكتيكاتها في سبيل جعل اتفاق سوتشي مطلباً شعبياً عن طريق اجتياح المناطق المحررة وتراجع الفصائل أمام مليشيات النظام والطيران الروسي مما سبب تهجير مئات الآلاف وسقوط مناطق تعد قلاعاً للثورة في أرياف إدلب وحلب، مما استدعى التدخل التركي وما رافقه من ضجةٍ إعلاميةٍ كبيرةٍ وخصوصاً تصريحات المسؤولين الأتراك عقب المجزرة التي ارتكبها الطيران الروسي بحق الجنود الأتراك، وأنهم سيتدخلون ضد مليشيات الأسد، وبدأت القوات التركية بضرب النظام ضربات موجعة أدت إلى سقوط الكثير من ضباطه وعساكره وتدمير آلياته وأرتاله وحتى إسقاط طائراته، مع وعود من النظام التركي بالثأر لمصرع جنوده، ترافق مع تصريح الرئيس التركي أردوغان بقرب انتهاء مهلة شباط التي وضعها لمحاسبة نظام أسد على جرائمه في كلامه الهاتفي مع الرئيس الإيراني روحاني: «الحل السياسي هو السبيل لإنهاء الأزمة السورية»! هذا التصريح الذي يختصر حقيقة الموقف التركي بعيداً عن العواطف والمشاعر، ويؤكد المؤكد أن النظام التركي مستمر في السير مع باقي الجوقة الدولية في إنهاء الثورة والبدء بعملية الحل السياسي بعد أن يصبح اتفاق سوتشي مطلباً شعبياً، وإن ما جرى من قصف وقتل لمليشيات النظام يأتي في إطار تنفيذ اتفاق سوتشي الذي يعتبر تنفيذه مقدمة للمباشرة بالحل السياسي الأمريكي.

والسؤال هنا ماذا سيجري بعد جلاء غبار المعارك الحاصلة الآن؟ وهل النظام التركي صادق في وعوده لأهل الشام؟ وإلى أين يسير مركب الثورة في ظل هذه المتغيرات؟

إن الحقيقة غالية الثمن لذلك يتم حراستها بسيل كبير من الدجل والكذب، وحتى بأعمال ظاهرها مساعدتنا وباطنها من قبله السيطرة على قرارنا وتقييدنا أكثر بما يريده أردوغان، لذلك كان علينا أن نقول الحقيقة ولو كانت مُرةً بطعم العلقم؛ إن ما يجري على الأرض حالياً هو تحويل سوتشي في عيون ضحاياه من مؤامرة منبوذة إلى حل مطلوب، فالمعارك الحالية سقفها حدود سوتشي وتطبيقاته من الحليفين الروسي والتركي، ورغم أننا في الشام كنا وما زلنا نأمل أن يكون تدخل تركيا لصالح الثورة حقيقةً للوصول إلى هدفها بإسقاط النظام الدموي في دمشق، ولكن ما نيل المطالب بالتمني أو بالانجرار خلف الدعاية المغرضة، لذلك فإن مركب الثورة يسير في منعطفات خطرة جداً إن لم يتحرك المخلصون وهم قادرون على الإمساك بدفة القيادة واستعادة القرار، وهذا مناط بأهل الشام أنفسهم القادرين على تحرير قرارهم من براثن الدول ومنظوماتها.

[وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ]

خلاص الأمة من أوجاعها لا يتحقق إلا بتحكيم شرع الله عز وجل

بقلم: الأستاذ عبد الرحمن الواثق - العراق

رغم حالة الاستعصاء وانسداد الأفق لإيجاد مخرج من أزمات العراق، التي ألقت بالبلاد في هوة سحيقة جراء تسلط طغمة فاسدة على مفاصل الحكم أحالت الحياة إلى جحيم يصعب العيش فيه، فدمر اقتصاد البلاد، واستأثرت بخيراته ذيول إيران، وتقلصت فرص العيش الكريم فثار الشعب منتفضا ضد تلك الأوضاع، ورافضا لرموز السلطة الحاكمة جملة وتفصيلا ومطالبا بحكومة من رحم الشعب ترعى شؤونه بالعدل والمساواة - ولو بحدوده الدنيا - وتوقف الأمر على هذا النحو منذ قرابة خمسة أشهر أو أكثر قليلا. جراء استماتة الطبقة الحاكمة للبقاء في السلطة حرصا على إدامة مكاسبها غير المشروعة، متوسلة بكل وسيلة لا أخلاقية بالترهيب للمنتفضين، والقتل الشنيع والخطف واستخدام شتى أدوات الموت جهارا نهارا دون وازع من دين أو إنسانية حتى أصبح عدد القتلى والجرحى والمعوقين والمغيبين بالآلاف.

لكن ثبات أولئك الشباب في ساحات التظاهر على مطالبهم الحقة، متمسكين بسلمية أعيت الأعداء، وحازت إعجاب العالم - ولو بالتعاطف المعنوي - وحققت نجاحات لا يستهان بها، فأجبرت حكومة عبد المهدي على الاستقالة، وحملت البرلمان الفاسد على تشريع قانوني الانتخابات ومفوضيتها المستقلة، وأسكتت أصوات السياسيين، وتراجعت قوة إيران وانكشف ضعفها تجاه عنجهية أمريكا، وافتضحت تهديداتها الجوفاء لا سيما بعد مقتل عرابها قاسم سليماني، وبان عجزها عن إسناد نيولها في العراق، فأصابهم الوهن والإحباط مما كانوا يعولون عليه من أنواع الدعم.

وبعد قرابة شهرين ونصف على تكليف محمد علاوي وتجاذب الأحزاب والكتل السياسية قبولا ورفضا، استطاع اختيار وزراء مستقلين بزعمه، وبعيدين عن المحاصصة الحزبية، لكنه فشل في أن يحظى بثقة البرلمان الذي أخلّت بنصاب أعضائه بعض الأحزاب الشيعية خوفا من خسارة فرصهم في الحكومة، ونكاية بشريكهم مقتدى الصدر الذي رأبهم سعيه للاستحواذ على معظم المناصب، وتحكمه في المشهد السياسي.

وبات على رئيس الجمهورية برهم صالح المباشرة في اتخاذ الإجراءات اللازمة والسريعة لإنقاذ البلاد، باختيار مرشح بديل خلال 15 يوما وفق الدستور، ويكون شخصية مستقلة للخروج من الأزمة، سواء رضيت به الأحزاب أم لم ترض، وتجاوز ما قيل عن شخصية توافقية غير جدلية فذلك محض هراء. فالشارع رافض أصلا لتلك الأحزاب، ولا معنى للسعي في إرضائها، وقد رأينا كيف أفشلوا محمد علاوي. وسيفعلون الشيء نفسه في المستقبل، ولن تشكل أي حكومة مستقلة ما داموا باقين على مواقفهم. وليس التباطؤ في صالح أحد، فالبلد مقبل على أزمة أو أزمات اقتصادية ستزيد الأمر سوءا، يضاف إليها وباء «كورونا» الذي انتشر في الأرض انتشار النار في الهشيم، وهو لا يقل خطرا، وينبغي الإسراع لإيجاد مؤسسات صحية بعيدة عن الفساد تضع حفظ حياة الناس نصب أعينها.

أما ما قيل عن حل البرلمان، والدعوة لانتخابات مبكرة، فقد ذكر أحد خبراء القانون: «أن حل البرلمان يتم بالأغلبية المطلقة لأعضائه، أو بطلب من رئيس الوزراء، وموافقة رئيس الجمهورية، الذي عليه الدعوة لانتخابات عامة في البلاد خلال (60) يوما من تاريخ حل البرلمان». (بغداد اليوم).

لكن لفقهاء القانون رأيان متناقضان، يقضي أولهما بأن «ليس لرئيس الوزراء الحالي عبد المهدي طلب حل البرلمان من رئيس الجمهورية، لأنه رئيس حكومة تصريف أعمال يومية، وأن ذلك من صلاحيات رئيس وزراء جديد حائز على ثقة البرلمان». (موازين نيوز). في حين يرى ثانيهما أن «عبد المهدي لا يزال الرئيس الرسمي للحكومة، وأن استقالته غير قانونية ولا دستورية لأنه قدمها لرئيس مجلس النواب، والصواب تقديمها لرئيس الجمهورية. وبإمكانه إصدار جميع القرارات، ومنها حل البرلمان، وتقديم مشروعات القوانين إلى مجلس النواب، وحتى قانون الموازنة». (الصباح الجديد).

وأيا كان الصواب، فلا بد من توفر المناخ المناسب لإقامة الانتخابات شريطة المصادقة على قانوني الانتخابات والمفوضية الجديدين، إذ لم يحسم أمرهما بعد، واستتباب الأمن بالقضاء على الفصائل المسلحة التي تغولت، وتعاظمت قوتها مقارنة بقوة الجيش والشرطة النظاميين، فضلا عن تداخل الصلاحيات والمسؤوليات، وتوزع ولاء الجميع بين الوطن وإيران. وإلا كيف يتصور أن تكون الانتخابات نزيهة وبعيدة عن التزوير، وكيف سيأمن الناخب على نفسه، وقد رأينا قصور القوات النظامية في حماية المتظاهرين مما ارتكبته المليشيات بحقهم. وبالتالي، فما المرجو والحالة هذه من انتخابات جديدة، تعلق عليها الآمال في حل الأزمة السياسية في العراق، إذا كانت الفوضى سيدة الموقف، والحكومة مصابة بالشلل؟!

وهناك أمر آخر أشد خطورة من كل ما يجري، ألا وهو موقف أمريكا من الحراك الشعبي الذي تدعمه إعلاميا، وتعمل على تقويضه في الخفاء بالتنسيق مع حليفتها إيران وأذرعها المهيمنة بقوة السلاح. وما العقوبات المفروضة على إيران والتهديدات المعلنة ضدها إلا مناوشات مفضوحة قد ملها المراقبون؛ ذلك أن أمريكا لا يخدم مصالحها حكومة تسعى لإزاحة الطبقة السياسية التي فرضتها هي على شعب العراق، ولا أن يتسنم مناصبها أمثال الشباب المنتفض ضد الفساد والمفسدين، العازم على إقامة العدل وبناء المؤسسات، وإعادة الهيبة للدولة، والمتوقع منهم حتما أن يطالبوا المحتل الكافر بمغادرة البلاد.

وختاما، يحسن القول إنه إذا توفرت شروط إقامة انتخابات مبكرة، وكان قانونها قد صيغ صياغة قانونية محكمة، وخلا من الثغرات، والفقرات الغامضة - كحال الدستور أس المصائب - فعندذاك يرجى أن تدب العافية في الجسد المهشم شيئا فشيئا، وينحسر الشر رويدا رويدا، وتنتظم الأمور، ويحس الشعب أنه يحيا في بلد آمن، يحكمه القانون. ويتحقق القول: «إن بعض الشر أهون»، لأننا نرى الديمقراطية والنظام الرأسمالي يحملان في ثناياهما الظلم والقصور، والعجز عن إسعاد الناس وتوفير الحياة الطيبة الكريمة التي أرادها ربنا سبحانه بإنزال شريعته الغراء النقية، وهي لا تتحقق إلا بتطبيق أحكام الإسلام في جميع مرافق الحياة ضمن نظامه الخاص نظام دولة الخلافة التي تنشر العدل والخير والأمان لكل رعاياها مسلمين كانوا أم غيرهم، عجل الله تعالى بقيامها. [وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ].

أردوغان واللعب بورقة اللاجئين لصالح من هذا اللعب بالمسلمين؟

أسعد منصور

أوضح بيان الرئاسة التركية يوم 6/3/2020 أن «لقاء أردوغان وبوتين جرى في أجواء إيجابية حافظنا من جانب على مصالحنا الوطنية من خلال إيقاف موجات هجرة غير نظامية جديدة آتية من سوريا، ومن جانب آخر جعلنا دول الغرب وعلى رأسها أمريكا تساندنا».

فأردوغان لا يهمه مصالح المسلمين سواء في سوريا أو في غيرها، حتى لا يهمه مصالح الأتراك المسلمين في الصين والقرم وأذربيجان وقبرص، وقد خذلهم. فلا يهمه إلا مصالحه للبقاء في السلطة ومصالح تركيا التي رسم حدودها الكفار المستعمرون ورسموا سياستها الداخلية والخارجية وميثاقها الوطني ودستورها، وقد تبنى مصطفى كمال كل ذلك، وهو القائل «لا للإسلام، لا للطورانية، فحدودنا ما رسم في الميثاق الوطني». ويؤكد أردوغان في كل مناسبة أنه يسير على خطا مصطفى كمال، وذلك بعدما كانت تركيا مركزا لأعظم دولة في العالم وهي تطبق الإسلام في خلافة تمثل المسلمين كافة.

واتفق أردوغان مع بوتين على تنفيذ اتفاق سوتشي بأن تفتح الطريق إم4 من حلب إلى اللاذقية ويبعد عنها الثوار من كل جانب 6 كم بحراسة تركية روسية، كما سلم للنظام طريق إم5 من حلب إلى دمشق. وكل ذلك حسب الخطة الأمريكية لإرضاء روسيا والنظام، إذ إن هدف أمريكا هو إبقاء منطقة للمعارضة حتى تقبل بتنفيذ الحل السياسي المبني على قرار مجلس الأمن رقم 2254 الذي صاغته عام 2015، وقد أكد أردوغان وبوتين عليه، فإذا لم يبق منطقة للمعارضة فلا معنى لوجود المعارضة، لأنه تكون قد انتهت، وروسيا والنظام لا يتنازلان لها عن شيء لأنها لا تؤثر عليهما لانعدامها، فعندئذ يتعثر تنفيذ الحل السياسي، وعندئذ سيدرك أهل سوريا اللعبة عليهم، وهذا على المدى المتوسط والبعيد يهدد النفوذ الأمريكي. إذ ستتجدد الثورة وتتجمع قواها من المخلصين وتلفظ خونتها الذين تعاونوا مع أردوغان وسائر القوى الإقليمية والدولية.

وبشار أسد وغيره من الموجودين في النظام وإن كانوا عملاء لأمريكا ولكن من مصلحتهم البقاء في الحكم والمحافظة على أرواحهم ومصالحهم، لا أن تستغني عنهم أمريكا كما استغنت عن حسني مبارك، فهي لا يهمها العملاء إلا بقدر ما يحفظون لها نفوذها في البلد.

وتركيا أردوغان تنفذ ما تريده أمريكا في سوريا إذ قررت السير في فلكها، لتحقق مصالحها كما تراها. وروسيا ترى نفسها أنها في مأزق وتريد أن تخرج منه، وأمريكا التي ورطتها لا تريدها أن تخرج منه قبل تحقيق الحل السياسي، وترى أن هناك مماطلة في تنفيذ اتفاق سوتشي، فشنت حملتها على إدلب مع النظام، فأدى ذلك إلى هجرة مئات الآلاف من مناطقهم، فشكل ذلك ضغطا على تركيا، ولم تر دعما أوروبيا لها، بل انتقادا.

وقد انتقدت أوروبا سياسة أردوغان واعتبرتها ابتزازية، وبدوره اتهمها هو بعدم وفائها بدفع مستحقاتها للاجئين حسب اتفاقية عقدت بينهما عام 2016، فلم تدفع أوروبا 6 مليارات دولار كنفقات للاجئين ويريد أن تتحول هذه الأموال لتركيا لتقوم هي بصرفها كما تشاء، وليس أن تقوم هيئات دولية بصرفها على اللاجئين. وأراد أيضا كسب التأييد السياسي والعسكري الأوروبي باسم الناتو لما يقوم به في سوريا تنفيذا للسياسة الأمريكية التي طالما انتقدتها أوروبا.

أعلن وزير الداخلية التركي سليمان صويلو يوم 7/3/2020 أن «عدد اللاجئين الذين دخلوا من تركيا إلى اليونان تجاوز 143 ألفا» منتقدا اليونان في معاملتها للاجئين، وقد دفعت تركيا بقوات لمنع عودة اللاجئين إليها. واستنكرت إدارة الهجرة التابعة لوزارة الداخلية التركية يوم 5/3/2020 الممارسات اليونانية ضد اللاجئين القادمين من تركيا، فقالت: «إن هذه الممارسات اليونانية التي تضمنت اعتداءات عنف استهدفت طالبي اللجوء والمهاجرين، ممارسات غير إنسانية تخالف القانون الدولي والقيم الإنسانية الأوروبية». وانتقدت عزم اليونان بناء جدار بطول 15 كم على حدودها مع تركيا وسيكتمل بناء الجدار خلال عدة أسابيع. وتركيا تتناقض مع نفسها، وقد بنت جدارا عازلا مع سوريا لمنع اللاجئين من دخولها بطول 711 كم، وهو ثالث أطول جدار في العالم وارتفاعه ثلاثة أمتار ومزود بالأسلاك الشائكة وبالكاميرات ونقاط المراقبة العسكرية المستعدة لإطلاق النار، وقد قتلت العديد من السوريين الذين اقتربوا من الجدار، وتضيق على اللاجئين الذين وصلوا إليها وتهينهم وتذلهم وهم إخوة في الدين، فلا تعمل على احتضانهم وإيوائهم وإرجاعهم إلى بلادهم معززين مكرمين، بل منعت سقوط بشار أسد ونظامه حتى حصلت أزمة اللاجئين، وخدعت كثيرا من الفصائل المسلحة حتى جعلتها تسلم المنطقة تلو الأخرى للنظام ولروسيا. فهي مسؤولة عن مأساة أهل سوريا كمسؤولية النظام وروسيا وإيران وغيرها من الدول التي تآمرت على الشعب السوري وعلى ثورة الأمة.

والجدير بالذكر أن أردوغان قد هدد بدحر قوات النظام وإرجاعها عن إدلب قبل نهاية شهر شباط الماضي، ولكن تهديده وكلامه ذهب أدراج الرياح، وهو الذي عوّد الناس على الوعود الكاذبة والتهديدات الفارغة كما قال لن نسمح بحماة ثانية وقد ارتكب النظام ألف حماة، بل ساعد النظام وروسيا بارتكابها بخداع الثوار وإخراجهم من مناطقهم، وهنا يتأكد مرة أخرى تآمر أردوغان على أهل سوريا بالاتفاق الأخير مع بوتين. إنه يهدد ويتوعد ولكن ما يتحقق على الأرض شيء آخر وهو يتقن هذا الأسلوب عن علم وسبق إصرار، إذ يقول لا بد من التصريحات النارية في الهواء لخداع البسطاء ولكن السياسة هي تحقيق المصالح بالسير مع الأمر الواقع، وهناك سفهاء يصفقون له ويبررون له كل خيانة! وقد أشار إلى ذلك عندما انتقد ذات مرة بعدم تنفيذ ما يقول، فقال بالحرف الواحد «السياسة ليست عمل بقال»، أي ليست كما يعد صاحب الدكان بتلبية طلبات زبائنه فيقوم بتلبيتها ويجلب لهم ما يريدون.

وهكذا يلعب أردوغان بورقة اللاجئين من أجل تحقيق مصالحه الشخصية ومصالح تركيا كما يسميها المصالح الوطنية، وهي في الحقيقة ليست في مصلحة تركيا، بل في مصلحة أمريكا. فيلعب بأبناء المسلمين ليدفعهم إلى الضياع في أوروبا واستغلالهم من قبلها ومحاولة تذويبهم في ثقافتها الفاسدة بدلا من أن يقوم باحتضانهم كإخوة مسلمين كما قال في البداية ولم ينفذ ذلك، بل بإرجاعهم إلى بلدهم سوريا، وذلك بدعم الثوار لإسقاط النظام وليس للاستسلام للنظام وتمكينه من رقابهم ليسومهم مرة أخرى سوء العذاب. وهو مسؤول ومن معه أمام الله عن كل هذه الجرائم.

عودة الاحتجاجات في لبنان بين الدوافع والأهداف

بقلم: المهندس مجدي علي

إضافة إلى ما بات معلوماً للجميع، ويكاد يكون ثابتاً من أن ودائع بقيمة 133 مليار دولار كان الناس قد أودعوها في المصارف في سنين خلت، قد تضاءل إلى قرابة 38 مليار دولار، صُرف حوالي 39٪ منها على تثبيت سعر صرف الليرة أمام الدولار لسنين طويلة، وحوالي 32٪ قدمت كقروض ربوية للقطاع الخاص مع وجود تعثر كبير في السداد، والباقي 29٪، دون إمكانية التحقق من هذه الأرقام رسمياً، وهذا من جانبٍ آخر...

علاوة على الضعف الظاهر في تعاطي الحكومة المُشكّلة برئاسة حسان دياب مع الأزمة، فلا نيةَ ظاهرةً عند الدولة لإصلاح وضع الليرة، ولا نية ظاهرةً عند مصرف لبنان وحاكمه لإمكانيات الإصلاح، بحيث ما زالت المصارف تقيد إعطاء الناس ودائعها، ولا نية ظاهرةً عند السلطة لضبط واستعادة المال العام المنهوب أو اتخاذ أي إجراء ضد أقطاب السلطة السياسية الفاسدة.

ثم تأتي أزمة كورونا فتكون ضِغثاً على إبالة، مع أن الأصل في تعاطي الدولة مع أزمة كورونا كان ميسوراً في بدايته، عن طريق حجر كل ركاب الطائرة الأولى التي دخلت البلد من إيران وفيها مصابٌ أو مصابون، وهذا ما لم تقم السلطة به! ربما لنواح سياسية مذهبية، تعيق التصرف السليم، ما جعل المرض يخرج من حالة الاحتواء إلى حالة الانتشار كما أعلن وزير الصحة اللبنانية يوم الجمعة 6/3/2020م.

كل ذلك هو جو ملائمٌ جداً لعودة الاحتجاجات وظهورها وإن بكثافةٍ أقل في الشارع، فما زالت جذوة ما قام من أجله الناس، كالنار تحت الرماد. فما قاموا من أجله من مطالب معيشية أساسية لم يتحقق منه شيء، بل زادت الأوضاع سوءاً، وما قاموا من أجله من مطالباتٍ بإسقاط الطبقة الفاسدة لم يتحقق كذلك، بل أعاد الوسط السياسي الفاسد إنتاج نفسه، فولد جسم الدولة المريض، حكومةً عليلةً لا تقوى على شيء، وإن أرادت هذه الحكومة أن تجترح حلولاً اجترحتها من المنظومة الرأسمالية الفاسدة ذاتها، فطلبت استشارة صندوق النقد والبنك الدوليين، وعينت مستشارين ماليين للدولة من الأمريكان بملايين الدولارات! وكانت إعلاناتهم في الإصلاح لا تخرج عن جدولة الديون والربا، بل مزيداً من الاقتراض فوق ما تراكم على الدولة بسبب مثل هذه السياسة من سنواتٍ خلت، 90 مليار دولار، حتى صارت لبنان ثالث أو رابع أكبر الدول مديونية في العالم.

لذا، فإن الدوافع التي قام عليه الحَراك منذ البداية في 17/10/2019م ما زالت قائمةً لم تتغير، والأهداف التي وضُعت في الأمور المطلبية المعيشية وتغيير الطبقة السياسية، لم يتحقق منها شيء، وعليه عاد بعض الناس إلى الشارع في محاولةٍ لإحياء الحَراك المطلبي من جديد، فهل ينجح ذلك؟

إن ما أشغلت به السلطة الخبيثة الناس من الغلاء وفقد الكثير من المواد، وتوقف الأعمال، يجعل إمكانيات النجاح ضئيلةً، إلا أنْ يدرك الناس، إدراكاً واعياً أنه لا حل البتة من داخل هذه المنظومة، وأن يدركوا إدراكاً واعياً أن هذه الأنظمة في لبنان وغيره يجب أن تقلب رأساً على عقب، ويستلم زمام الأمور المخلصون من أبناء الأمة، وأن يدركوا إدراكاً واعياً أن منظومة الحل هي منظومةٌ متكاملةٌ سياسيةٌ واقتصاديةٌ واجتماعيةٌ بل وصحية وغذائية، وأن يدركوا إدراكاً واعياً أن لبنان مربوطٌ في حل قضيته بمحيطه بلاد الشام خصوصاً وبلاد الإسلام عموماً.

ما لم يدركوا كل ذلك، فإن مجريات الأمور لا يُتوقع أن تكون إلى خير، بل ستكون خروجاً من أزمة ووقوعاً في أزماتٍ أكبر منها، وما يحدث في العالم اليوم، يظهر أن المنظومات والأنظمة الحالية هي بحد ذاتها مولدةٌ للفساد، وبؤرة لانتشار الفساد في كل القطاعات الحياتية ليست العامة فقط بل اليومية، وصدق الله العلي العظيم [ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ].

لكن لو وضع الناس أنفسهم على سكة العمل الصحيح، وأجابوا داعي الله [يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ]، وهو متيسرٌ لمن أراد أن يَذَّكَّرَ أو أراد شُكُوراً، لكان الأمر وحله كمثل قول ربنا عز وجل: [فَانظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ ذَلِكَ لَمُحْيِي الْمَوْتَى وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ].

أين المفر؟!

جمال علي - مصر

لقد ضاقت الأرض ودُوصِر الإنسان فيها بكل أنواع المخاطر التي من شأنها أن تعرضه للفناء، وأصبح الإنسان يسير فيها وكأنه يسير في حقل ألغام، لا يكاد يتفادى لغما حتى يخشى أن يصيبه آخر.

في دراسة إحصائية لحالات موت الإنسان، وبدأت بخط بياني رفيع جدا يمثل أسماك القرش والتي سجلت العدد الأقل من حالات قتل البشر، وتدرجت بنسب ضئيلة من حيوان مفترس إلى آخر أشرس مرورا بالزواحف والحشرات السامة، وخط الموت يتسع رويدا رويدا ويتغير لونه بحسب القاتل وعدد ضحاياه إلى أن يغمر الشاشة اللون الأحمر الذي يعبر عن حجم القتل وخطورة القاتل... ويظهر اسم القاتل بالكاد وسط المساحة الكبيرة جدا للخط الأحمر... الإنسان! نعم الإنسان... لم يتفوق على عدد ضحاياه (475 ألفاً في السنة) إلا البعوض (725 ألفاً في السنة).

أما الإنسان، فالإحصائية توقفت عند القتل "الفردي" المباشر وإلا لكان في المرتبة الأولى، بما يسببه من صنوف القتل غير المباشر، جراء بعده عن النظام الصحيح الذي أنزله له ربه، فبدلا من أن يكون مستجيبا لأمر الخالق سبحانه وتعالى: [...فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى]، جعل ذلك القاتل، نَفسَه، ممن يوصف بقوله تعالى: [وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكاً]، ومهما تمتع في الحياة الدنيا فإن الوصف الذي وسمه في هذه الآية هو الذي يصور حالته على الحقيقة.

ولا نجاة، لمسلم ولا لغير المسلم، من شرَر هذا الشرُ المستطير الذي يحيط بالأرض، إلا بقضاء الله ورعايته سبحانه، فالكل خاضع لأنظمة وقوانين تسنها دول علمانية، وتطبقها أنظمة ما أنزل الله بها من سلطان، وكل تشريع وقانون وقرار فيها، من ورائه هوى من يشرعون من دون الله، وينصبون أنفسهم أربابا من دونه. والطامة أن ذلك النظام الرأسمالي، والذي يرزح العالم تحت نير مختلف أشكاله الترقيعية، يسوق تلك الأنظمة سوقا لتقديم المصلحية والنفعية الرأسمالية على سائر القيم الإنسانية للبشر الذين يعيشون في كنف تلك الأنظمة، فتجد أن دولة يعتمد جانب من اقتصادها على السياحة تفكر ألف مرة قبل أن تعلن تفشي وباء قتّال فتاك فيها، ودولة تقوم على الصناعة والتصدير؛ جل تفكيرها وسياستها تصب في توقي الخسائر الاقتصادية، دونما أدنى اعتبار للخسائر في الأرواح البشرية، ودولة يحكمها طاغية ديكتاتور متجبر تعتم على الإصابات، تنتظر أمرا من الدكتاتور قبل أن تحذر الناس وتصرح بالأزمة، فالأهم هو صحة وراحة الدكتاتور..

ترددت الصين لأشهر في أخذ الإجراءات الحاسمة لمحاصرة (فيروس كورونا المستجد) فتفشى بصورة متسارعة حتى صار وباء يرعب البشرية في أنحاء العالم؛ بل ونظرا لعدم ثقة الناس في النظام والقائمين عليه جعلهم لا يلتزمون بإجراءاته، فقد غادر الآلاف منطقة ووهان الصينية قبل دخول الحظر حيز التنفيذ، والذي تم الإعلان عنه قبل موعد تنفيذه بخمس ساعات.

أما عندنا، في الدول التي يتلاعن فيها الحكام والمحكومون، حيث لا رعاية ولا شفافية ولا ثقة، حتى أضحت لدى الشعوب خبرة متراكمة بالفشل المزمن، للحكام العملاء، في حل أي قضية مصيرية تهم المسلمين أو غير المسلمين؛ عندنا الوضع أخطر منه في دولة كبرى كالصين، فالناس هنا يتصرفون بدون قيادة، وقيادات الأنظمة تتصرف للرياء والسمعة والاستعراض المسرحي الخالي من الرعاية، أو بغية تحصيل الإعانات والمعونات، والتي، فوق حرمتها وتكلفتها السياسية، لا تصل إلا للحكام وأعوانهم والمرضيّ عنهم من الأغنياء، ناهيك عن انعدام البنى التحتية لتنفيذ إجراءات الحظر، فضلاً عن معهود سياسات أولئك الحكام الارتجالية... بل والمتخبطة.

وفي غياب الراعي والخليفة الذي يقودها بالإسلام فتتقي به نوائب الدهر، لجأت الأمة، مباشرة إلى ربها ترفع أكف الضراعة إليه ليكف عنها ذلك الخطر المحدق، فتنامت الدعوة عبر وسائل التواصل الإلكتروني لصلاة موحدة في التوقيت، في أرجاء البلاد الإسلامية يوم الثلاثاء 3/3 وتوحيد الدعاء فيها لله بأن يرفع وباء "كورونا" عن الأرض.

وهذه الدعوة رغم أن فيها محاولةً لِلَمّ شمل الأمة على عمل مندوب هو صلاة الحاجة؛ وما فيها من معاني اتساع الأمة وتحدّيها لحدود الدم الاستعمارية؛ إلا أنها دعوة انهزامية، تنم عن إحساس شعوري بالخطر المحدق، حيث لا حاكم يرعى شئونها، بل قل وأنت من الصادقين أنه لا حاكم يُتصور أن يُفكر في رعايتها، في ظل الرأسمالية وعقيدتها العلمانية وشريعة الكفر المنبثقة عنها، ناهيك عن فرضها بالحديد والنار، في تبعيةٍ مقيتةٍ من الحكام للغرب المستعمر. وهنا لا بد من نقل الدعوة للصلاة الموحدة من منطلق شعوري إلى منطلق فكري. ليسأل كل مسلم نفسه: لماذا نلجأ للحلول التي نراعي بها أعداءنا وعملاءهم من حكامنا فنصير من حيث ندري أو لا ندري، عونا لهم على الاستمرار في نهج إعراضهم عن ذكر الله تعالى؟!

وحري أن نتساءل عن سر نقل كل شاشات إعلامهم، إعلام أعور الدجال، منذ أيام لصلاة "الفجر العظيم" التي دعا لها أحدهم "نصرة للأقصى"، بينما تلك الشاشات عينُها، عميت عن أن تنقل تظاهرات تناشد الجيوش لنصرة وتحرير الأقصى كما أمرها ربها؟! الغرب الكافر المستعمر يعلم جيدا أن الأقصى لا تنصره إلا الجيوش، ويعلم أن أي دعوة لهذا الفهم ستؤول إلى تحرير المسلمين وبالتالي إقامة الدين، عدوهم الأول.

هذا الفهم الذي ما فتئ حزب التحرير، يرشد الأمة إليه، يهيل عليه أعداء الأمة كمّاً هائلا من الأفكار والمفاهيم المغلوطة، عساها تستطيع تغييبه، وإن تسترت برداء دعوات لصلاة فريضة أو نافلة؛ بل ربما شجعوها بمشاركات الكنائس والمعابد تكريسا لـ"دين الإنسانية" الجديد! يريدون للأمة أن تلتفت عن الحل الجذري واتخاذ القرار المصيري بخلع حكام الضرار وجلاوزة الاستعمار؛ خوفا من أن تسترد الأمة سلطانها وقرارها المسلوب وتتخير من بينها رجلا يحكمها بما أنزل الله في ظل دولة الرعاية التي أمر الله سبحانه بها، وبشر رسوله e وأمر بإنهاء الملك الجبري وإعادتها سيرتها الأولى، خلافة راشدة على منهاج النبوة، تشمل العالم برعايتها.

فيا أمة الإسلام لنختصر الطريق باسترداد السلطان واستئناف الحياة الإسلامية، لا تلهنا دعوات من هنا أو هناك تلفتنا عن معالجة مكمن الداء، ألا وهو تغييب الحكم بما أنزل الله تعالى؛ فذلك أس الأمراض ومكمن الأدواء... وهل من مقتل للمسلمين أنكى من الإعراض عن ذكر الله تعالى بتغييب الحكم بكتابه وسنة نبيه e؟!

فلتلتفت العقول إلى آيات الله أن تعود دولتها، ولتلتف القلوب حول الإحساس الفكري بسر ضنك العيش الذي طال بنا، ولتتعال الدعوات إلى استئناف الحكم بما أنزل الله، مصداقا وتصديقا وطواعية لأمره تعالى حيث يقول في محكم تنزيله: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ * وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْساً لَّهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ * ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ * أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلِلْكَافِرِينَ أَمْثَالُهَا * ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ].

في اليقين بالله والتوكل عليه سبحانه وتعالى

– عن ابن عباس صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول: «اللهم لك أسلمت، وبك آمنت، وعليك توكلت، وإليك أنبت، وبك خاصمت. اللهم أعوذ بعزتك، لا إله إلا أنت أن تضلني، أنت الحي الذي لا تموت، والجن والإنس يموتون» متفق عليه. وهذا لفظ مسلم.

– عن ابن عباس صلى الله عليه وسلم أيضًا قال: «حسبنا الله ونعم الوكيل، قالها إبراهيم صلى الله عليه وسلمحين ألقي في النار، وقالها محمد صلى الله عليه وسلم حين قالوا: إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانًا وقالوا: حسبنا الله ونعم الوكيل» رواه البخاري.

– عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يدخل الجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير» رواه مسلم. هذا الحديث يفسره حديث آخر للرسول صلى الله عليه وسلم عن عمر رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لو أنكم تتوكلون على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير، تغدو خماصًا وتروح بطانًا» رواه الترمذي، وقال حديث حسن.

– عن جابر رضي الله عنه أنه غزا مع النبي صلى الله عليه وسلم قِبَل نجد، فلما قفل رسول الله صلى الله عليه وسلم قفل معهم، فأدركتهم القائلة في واد كثير العضاه، فنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتفرق الناس يستظلون بالشجر، ونزل رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت سمرة، فعلق بها سيفه، ونمنا نومة، فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعونا، وإذا عنده أعرابي فقال: «إن هذا اخترط علي سيفي وأنا نائم، فاستيقظت وهو في يده صلتًا، قال: من يمنعك مني؟ قلت: الله ثلاثًا» ولم يعاقبه وجلس. متفق عليه.

– عن أبي عمارة البراء بن عازب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يا فلان إذا أويت إلى فراشك فقل: اللهم أسلمت نفسي إليك، ووجهت وجهي إليك، وفوضت أمري إليك ، وألجأت ظهري إليك، رغبة ورهبة إليك، لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك، آمنت بكتابك الذي أنزلت، ونبيك الذي أرسلت؛ فإنك إن مت من ليلتك مت على الفطرة، وإن أصبحت أصبت خيرًا» متفق عليه.

– عن أم المؤمنين أم سلمة، واسمها هند بنت أبي أمية حذيفة المخزومية، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج من بيته قال: «بسم الله، توكلت على الله، اللهم إني أعوذ بك أن أَضِلَّ أو أُضَلَّ، أو أَزِلَّ أو أُزَلَّ، أو أَظلِمَ أو أُظلَمَ ، أو أَجهلَ أو يُجهلَ عليَّ» حديث صحيح رواه أبو داود، والترمذي .

– عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من قال – يعني إذا خرج من بيته: «بسم الله، توكلت على الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، يقال له: هُديت وكُفيت ووُقيت، وتنحى عنه الشيطان». «فيقول : – يعني الشيطان – لشيطان آخر: كيف لك برجل قد هُدي وكُفي ووُقي». رواه أبو داود

الوقاية في الحكم بما أنزل الله

إبراهيم سلامة

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن ولاه

الإسلام دين الله المنزل على رسول الله ﷺ الذي يجب أن يَحكم ويُنظم حياة الناس بما أنزل الله تبارك وتعالى على سيدنا محمد ﷺ حصريا، ولا يجوز لمسلم أن يتبع أحد غير رسول الله ﷺ وقد خاب وخسر من اتخذ ربا غير الله تبارك وتعالى وكتابا غير القرآن الكريم ورسولا وهاديا وبشيرا وقائدا ومعلما غير رسول الله ﷺ.

وأشد الوباء والبلاء وما يورث كل مصيبة وشقاء، استبدال الرأسمالية الإستعمارية بالإسلام وتنظيم حياة المسلمين بها، وتهميش الإسلام وإقصائه عن الحكم وتنظيم شؤون حياة الناس، ويصبح المسلمون غرباء في بلادهم بعيدين عن دينهم، وطاعة ربهم ورسوله ﷺ.

قال الله تبارك وتعالى (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا (1) وَاتَّبِعْ مَا يُوحَى إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا (2) وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا) 3 الأحزاب، وخطاب الله تبارك وتعالى لرسوله ﷺ خطاب لأمته، باستثناء ما هو خاص برسول الله ﷺ، وقوله تبارك وتعالى: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ) ملفت للنظر والانتباه، رسول الله ﷺ أشدنا تقوى وطاعة لله، والتزاما وتنفيذا وتطبيقا لأمره تبارك وتعالى، ورسول الله ﷺ قدوتنا وأسوتنا، ومن يجب علينا اتباعه وتنفيذ أمره (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ) أنتم أيها المسلمون هذا تحذير وتنبيه ووعيد لكم، إياكم أن تطيعوا الكافرين والمنافقين وتعملوا عملهم وتنهجوا نهجهم، وتمشوا طريقهم وتعيشوا عيشهم، فتصبحوا مثلهم وتركنوا إليهم، اتقوا الله وأطيعوا الله ورسوله ﷺ (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا) 21 الأحزاب، تنبيه للغافلين وتذكير للذاكرين باتباع رسول الله ﷺ بأقواله وأفعاله وبحياته كلها، إلا ما كان خاصا به، واتبعوه ولا تتخلفوا عن سنته واتباع أمره ونهيه، ولا تتنكبوا طريقه، وتسأموا سنته واتباع هديه وأمره (لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا) من يرجو ثواب الله ورحمته في الدنيا والآخرة فيلتزم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وذكر الله تبارك وتعالى في الشدة والرخاء وفي الخوف والرجاء، الإسلام ليس دينا كهنوتيا محصورا في الوعظ والإرشاد وبين جدران المساجد، وبعدها يتبع المسلم ما يحلو له ويوافق هواه من أنظمة وأفكار وقوانين وأعراف وتقاليد وأخلاق، الإسلام يعني الإستسلام المطلق لمشيئة الله تبارك وتعالى بتنفيذ أمره ونهيه، وإتباع ما أُنزل على سيدنا محمدﷺ (وَاتَّبِعْ مَا يُوحَى إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا) الإسلام عقيدة ينبثق منها نظام ينظم حياة الإنسان بالشريعة الإسلامية بالعدل والإنصاف، لتستقيم حياة الناس بتقوى الله وطاعته والتوكل عليه، وتنفيذ أمره ونهيه، والإلتزام بالمنهج الذي كلفه الله به، قال الله تبارك وتعالى: (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﷺ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ ﷺ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﷺ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ ﷺ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ﷺ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ (48) وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ (49) أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ(50) المائدة. الإسلام دين الله تبارك وتعالى جعله الله خاتم الأديان والشرائع ولا يقبل من أحد من خلقه سواه، ويجب أن يدين به الناس جميعا، والشريعة الإسلامية تنظم شؤون حياتهم، على أساس العقيدة الإسلامية وما ينبثق منها من أفكار وأنظمة وقوانين وأعراف وأخلاق وقيم ومقاييس في شؤون الإقتصاد والسياسة والحكم والإجتماع والزراعة والصناعة والتجارة والعدل والقضاء في أمور الحياة كلها صغيرها وكبيرها، ولا يجوز أن يتبع الناس أهوائهم ولا أهواء غيرهم ويجعل بعضهم بعضا أربابا من دون الله فيشرعون لأنفسهم. وكيف لمسلم أن يستسيغ حكما أو يحكم بشريعة غير شريعة الله لم يأتي بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ويدعي أنه مسلم ؟

وقال الله تبارك وتعالى: (قُلْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَالنَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ (84) وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ) 85 ال عمران، الإسلام دين الله تبارك وتعالى يدين به كل الأنبياء والرسل، والديانات السابقة للإسلام كلها ضمنه بأصل التوحيد وإخلاص العبودية لله والإستسلام المطلق لله تبارك وتعالى بتنفيذ أمره والإنتهاء عن نهيه والإتيان بشريعته كل حسب ما كلف به في حين رسالته (لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا) والإسلام الذي أنزل على سيدنا محمد ﷺ خاتمة الأديان والرسالات السماوية شريعة وشعيرة لا تفريق بينهما، (وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) كل من آمن وأسلم وجهه لله تبارك وتعالى صدقا وحقا، وآمن بالرسل والأنبياء وبسيدنا محمد ﷺ، وما أنزل عليه وما أنزل على النبيين والرسل من قبله ﷺ (وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ) حكم بات واضح قطعي (وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ) والدين من الدينونة، بمعنى أن الإسلام هو الإستسلام والخضوع والطاعة والإلتزام بأمر الله ونهيه وتطبيق شرعه وشعائره، وطاعة رسوله ﷺ والإلتزام بهديه وسنته والعمل بها، بإقامة دين الله وتطبيق شرعه، بتنظيم شؤون حياة الناس، والحرص على الإتيان بالشعائر التعبدية فرادى وجماعة حسب ما يحتمه الشرع، لا فرق بين شريعة وشعيرة.

فالوباء والبلاء المقيت المميت، الذي سوف يحاسبنا الله تبارك وتعالى عليه، أشد الحساب والعقاب عدم تطبيق الشريعة الإسلامية، الذي هو مخالفة صريحة واضحة لأمر الله ورسوله ﷺ، وهو أساس كل شر وسوء وبطش واستبداد، وفقر وضيق عيش وضنك حياة، ولا إنصاف ولا عدل ولا روية في الحياة، فحري بكل ذي تقوى وإيمان وطاعة لله ولرسوله ﷺ أن لا يقبل إلا بتحكيم شرع الله، و يعمل لإستئناف الحياة الإسلامية بإقامة الدولة الإسلامية على منهاج النبوية، بتطبق الشريعة الإسلامية كما طبقها رسول الله ﷺ والصحابة الكرام والتابعين والصالحين من المسلمين، على طول أكثر من ثلاثة عشر قرن من الزمان.

أما الوقاية من الأمراض والأوبئة وما شابهها فإنه أمر مقدور عليه ولا نحاسب على وجودها ولا على استفحالها إلا بقدر من يدفعها على الناس بقصد الأذية والضرر، قال الله تبارك وتعالى: (وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ (155) الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ (156) أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ) 157 البقرة، البلاء والإمتحان من رب العالمين لعباده المؤمنين بالخوف والجوع ونقص الأموال والأنفس والثمرات الإمتحان بالحياة كلها على ثباتهم على دعوة الحق وقيامهم بتكاليف طاعة الله والصبر على المصائب، وطلب الفرج من الله واحتساب ما أصابهم عند الله رجاء عفوه ورحمته، وقد يكون الابتلاء بمرض مثل الطاعون أو أي وباء آخر وقد يكون بالجدب والجراد وغير ذلك أو حتى بخسران معركة، المهم في الأمر طاعة الله وإتباع أمره وطاعة رسوله ﷺ في كل أمر وشأن قال رسول الله ﷺ بشأن الطاعون: (إذا سمعتم به في أرض فلا تقدموا عليها، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا منه) وهكذا يجري التصرف مع كل وباء، وقال رسول الله ﷺ: (عَجَبًا لأمر المؤمن إنّ أمْرَه كُلَّه لهُ خَيرٌ وليس ذلكَ لأحَدٍ إلا للمُؤْمن، إنْ أصَابتهُ سَرَّاءُ شَكَرَ فكانتْ خَيرًا له، وإنْ أصَابتهُ ضَرَّاءُ صَبَرَ فكانتْ خَيرًا له) رواه مسلم.

وقال الله تبارك وتعالى: (وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا تُصِيبُهُمْ بِمَا صَنَعُوا قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِنْ دَارِهِمْ حَتَّى يَأْتِيَ وَعْدُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ) 31 الرعد، (وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا تُصِيبُهُمْ بِمَا صَنَعُوا قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِنْ دَارِهِمْ حَتَّى يَأْتِيَ وَعْدُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ) هذه الآية الكريمة نأخذها على عمومها فهي بحق الكفار والمنافقين على طول الدهر ولمن يصد عن دين الله ولا يتبع شرع الله ويقيم دينه ويتبع رسول الله صلى الله عليه وسلم، بمعنى أنها وعد ووعيد و تهديد وتخويف للكفار والعصاة ولمن يصد عن سبيل الله أن هذه القوارع والنوازل قد تصيبهم، أو تحل قريبا منهم، ومنها الأمراض والأوبئة التي لا قبل لهم بردها مهما وصل علمهم وقدرتهم التي وهبها الله لهم فهذه الأوبئة والعواصف والفيضانات والكوارث شاهدا على عجزهم ومحدودية قدراتهم، ومهما مكنهم الله من العلوم والصناعة فإن قدرتهم وعلمهم يتضاءل أمام هذه المخلوقات التي لا ترى بالعين المجردة - الفيروسات -، وتدعوهم للإيمان بالله تبارك وتعالى ويدخلوا في الإسلام ويعبدوا الله حق عبادته فهي للكفار عذاب على كفرهم وللمسلمين تذكير بوجوب الرجوع لطاعة الله وإقامة دينه ونشره وحفظه.

وعد الله متحقق لا محالة، للمؤمنين بالنصر في الدنيا والآخرة، وللكفار والمنافقين والعصاة بالعذاب في الدنيا والآخرة، (إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ) لن يخلف الله وعده.

ربنا اغفر لنا ولوالدينا وللمسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الأحياء والأموات وصلي اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين. (وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ).

الديمقراطية بين حكم الشرع والعقل (الجزء الحادي عشر)

محمود رضا

موقف الإسلام من فكرة الحريات وفساد نسبتها له (5)

فساد فكرة الحرية الشخصية من منظور الإسلام.

من تتبع النصوص الشرعية نجد أن الله عزوجل كرم الإنسان بصفة العبودية لله عز وجل، لأن الإنسان واقعيا إما أن يكون عبدا لشهواته أو عبدا لربه، ولا خيار ثالث بينهما.

فعندما تحدث المولى عن نبيه عليه الصلاة والسلام وهو خير الخلق محمد صلى الله عليه وسلم قال:

«سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا ۚ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ». سورة الإسراء الآية 1

وكذلك جاءت ألفاظ العبودية لله في مقام المدح ورفع المقام فقال تعالى: «وَعِبَادُ الرَّحْمَٰنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا (63) وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا (64) وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ ۖ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا (65) إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا (66) وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا» (67). سورة الفرقان

فالإسلام لا يقبل للإنسان أن ينحطّ لمستوى الحيوان فيأكل ويشرب ويلهوا ويتمتع متابعا هواه، بل يقيده بنظام رباني يبيح له الطيبات ويحرم عليه الخبائث، ويوجّه الى أن ينتظم في عقد التوجيهات الربانية ويتمتع بالزينة التي انزلها الله والطيبات الموجودة، فيحل حلال الله ويحرم حرامه.

ومن أمعن النظر في العقوبات التي رتبها الإسلام على أفعال شخصية مثل جلد الزاني البكر، أو رمي الزاني الثيب، أو عقوبة من فعل فعل قوم لوط، او عقوبة شرب الخمر، أو السرقة، أو غيرها يقطع بأن الحرية الشخصية منافية لعقيدة الإسلام وتشريعه، وأنها ليست من قيم الإسلام ولا من روح تشريعه، بل هي نبت شيطاني يبيح الفواحش والرذائل ويزين الكبائر، بل ويصل الأمر كما هو في الغرب إلى اختراع طرق جديدة في الشهوانية والشذوذ من مثل جماع الحيوانات، واغتصاب الأطفال وزنا المحارم، وغيرها من الأمور والفضاعات التي يعجز اللسان عن وصفها.

ففُتح باب العلاقات الجنسية دون حدود الذكور مع الذكور والإناث مع الإناث، والتنقل من عشيق لعشيق، وصارت الحياة العامة في الصيف تعكس صورة من الحيوانية والتسابق في التعري وابراز المفاتن فانطبق عليهم قوله تعالى:

«أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِن بَعْدِ اللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ» الآية 32 من سورة الجاثية

إن فكرة الحرية الشخصية تعتبر مهمة جدا لسدنة النظام الرأسمالي، وركيزة في تثبيت تحكمهم بالمجتمع والإبقاء عليه مزرعة لهم، فإن أي مجتمع يغرق في شهواته ويبذل أفراده جهدهم في التمتع دون حدود ولا ضوابط يصبح سهل الإنقياد من طبقة أصحاب رؤوس الأموال، فمن غرق في شهواته وأصبحت غايته انتظار عطلة نهاية الأسبوع ليسرح ويمرح ويغرق في أحضان الفواحش والرذائل فمثله سهل الإنقياد وهو أبعد ما يكون عن الجدية في التفكير أو التغيير او النظر في تسلط أصحاب رؤوس الأموال.

وأضرب هنا مثالا لما أصبح عليه المجتمع في الغرب نتيجة فكرة الحرية الشخصية التي فتحت باب الخيال لارتكاب كل رذيلة..

ففي ألمانيا وفي إحصائيات رسمية يوجد سنويا ما يقارب من 14 ألف حالة إساءة جنسية للأطفال والبالغين. وبحسب إحصائيات البوليس الألماني فإن 92 بالمائة من هذه الحالات يحدث ما بين سن 6 سنوات إلى سن أربع عشرة سنة، و8 بالمائة يحدث تحت عمر الستة سنوات.

وبحسب مكتب إحصاء الجريمة الألماني فإن الأرقام غير الرسمية للحالات التي تحدث من الاغتصاب او الإساءة الجنسية للأطفال في البيوت تبلغ من 15 20- ضعف الرقم المعروف رسميا أي ما يقارب من 300 ألف حالة.

وسنويا يبلغ عدد الأطفال الذين يقتلون في بيوتهم نتيجة العنف الأسري من 120 إلى 140 طفل.

وقد نتج عن مفهوم الحريات ومنها الحرية الشخصية ما يرى في الغرب من تفسخ الأسرة وتفككها، وفقدان التراحم بين الأزواج والأبناء والآباء، وأصبحت البلاد تعج ببيوت العجزة، ويقوم الأبناء بالتخلص من الوالدين بإرسالهم إلى بيوت العجزة، أين يقضون بقية أعمارهم هناك ينتظرون الموت.

وقد كتب أحد المؤلفين الألمان واسمه» تيو امن «من الذين يؤمنون بالنصرانية كتابا صدر في سنة 1994 بعنوان «الغرائز الشيطانية»، خصّصة لوصف الانحلال في الغرب والبهيمية، ويركز تحليله للمجتمع من خلال ايمانه «بالوصايا العشر».

وفي طيات الكتاب الذي ألفه صاحبه للدفاع عن الإسلام والرد على كتاب «آيات شيطانية» لسلمان رشدي، قال المؤلف بعد أن حلل المجتمع الغربي وبين انهيار منظومة القيم الأسرية والأخلاقية والإنسانية «إنه يكافح بكلماته من أجل عالم سليم معافى متبق في دنيا الإسلام».

وفي النهاية نقول إن الحريات ومنها الحرية الشخصية، علاوة على أنها فاسدة عقلا وشرعا، إلا ان ثمرتها من الدمار الأخلاقي والإنساني لا ينكرها أي عاقل.

وهكذا انتهينا من بيان فساد فكرة الحريات من الناحية العقلية والشرعية.

وفي الجزء القادم إن شاء الله نبين فساد الديمقراطية في تطبيقاتها العملية من عدة وجوه من الزاوية العقلية.

جانب من جواب مُطوّل على أبرز سؤال ورد على حملة "شقاء الطفولة في علمانية الدولة" للقسم النسائي لحزب التحرير

لماذا نرفض إتفاقية حقوق الطفل؟

- ان التشريعات والقوانين التي نتفاجأ بها كل يوم ما هي إلا إملاءات غربية من منظمات معروفة بأجنداتها المعادية للإسلام والمسلمين.

-والأمم المتحدة التي هي على رأس هذه المنظمات تخط تلك الاتفاقيات التي تدخلت بين الزوج وزوجه،

بين الأباء وأبنائهم، لتنظم تلك العلاقات وفق ثقافة غريبة عن ثقافتنا فارضة بذلك نمط عيش واحد ومتعدية على دين وحضارة وثقافة المجتمعات الإسلامية، رافعة بذلك شعارات رنانة كحماية الأطفال ووقايتهم وأنها تريد الخير لأبنائنا .

-لقد تم التوقيع على تلك الاتفاقيات دون أن يكون للآباء أو للأطفال أنفسهم أي علم،فهي تتم في الغرف المغلقة ثم يعلنون عن تبني ما فيها بل وسن قوانين تكرسها وتلزم الناس بها، لتجدنا مضطرين إلى تجرعها وما تحمله من فكر هدام مدمر.. لنصل في النهاية إلى ما وصلت إليه تلك المجتمعات من انحلال ودمار..

لماذا نرفض اتفاقية حقوق الطفل

أولا:

جاء في الديباجة الخاصة باتفاقية حقوق الطفل ما نصه :

".... وعقدت العزم على أن تدفع بالرقي الاجتماعي قدما وترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح"

" وإذا تدرك أن الأمم المتحدة قد أعلنت، في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، أن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة في تلك الصكوك، دون أي نوع من أنواع التمييز كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره ...."

نعم إن الأمم المتحدة تسعى إلى فرض مفاهيم تتعارض معارضة صريحة مع شريعتنا الإسلامية بل وتنعتها بالتمييز فهي تعتبر مسألة الميراث تمييزا على أساس الجنس وكذلك زواج المسلمة بغير المسلم والوصاية والمهر والنفقة كل هذه الأحكام التي لم تكن يوما محل بحث عند المسلمين بل ولم تكن عائقا أمام تطور المجتمعات، لتضعها الأمم المتحدة تحت عدساتها وتراقب مدى إخضاع الدول لإرادتها مراقبة صارمة .

ثانيا :

-تحتوي إتفاقية حقوق الطفل على 54 مادة هذه المواد ظاهرها حسن، أما باطنها فيحمل في طياته الوجه الآخر الذي تريد الأمم المتحدة أن تفرضه على الشعوب، متلاعبة بالمصطلحات، محاولة ذر الرماد في العيون كي لا نرى إلا ما تراه هذه المنظمة .

-مواد الاتفاقية مجموعة في أربع مبادئ أو متطلبات عامة اعتمدتها المنظمة لوضع بنود الاتفاقية .

-هذه المبادئ هي :

المبدأ الأول: عدم التمييز

المبدأ الثاني: المصالح الفضلى للطفل.

المبدأ الثالث: الحق في الحياة والبقاء والنمو.

المبدأ الرابع: إحترام آراء الطفل.

ثالثا: أ

-إن المبادئ الأربعة التي روجت لها هذه الاتفاقية سواء في مواد مستقلة أو أدرجتها ضمن موادها، مستعملة بذلك مصطلحات فضفاضة وغامضة تبدوا حسنة ولكنها في حقيقتها دس السم في الدسم .

المبدأ الأول:عدم التمييز:

من بين الأسس التي اعتمدتها المنظمة لتقنين هذه الفكرة ما يلي :

عدم التمييز على أساس السن:أي يجب مساواة الأطفال بالكبار (الطفل حسب تعريفهم كل إنسان لم يتجاوز سن 18 سنة(هذه المساواة متمثلة في أخذ الأطفال القرارات الخاصة بهم وإطلاق العنان للطفل كي يمارس حريته كيفما يشاء في الوقت الذي يشاء مع من يشاء، ومتى منع من ممارسة هذا الحق من طرف الكبار مهما كانت صفتهم، تتدخل الدولة عن طريق مختلف الهيئات باتخاذ التدابير الإستباقية والردعية .

ونجد هذا واضحا في نص المادتين 1 و 2 كما أنه كما أنه أدرج في مواد أخرى

ثالثا: ب

عدم التمييز على أساس الجنس :

-تطالب الاتفاقية بالمساواة التامة بين الجنسين وهذه المساواة عملة ذات وجهين، فالتمييز المقصود عندهم هو الاختلاف الذي هو حقيقة كونية خلق الله الناس عليها.

فالاتفاقية تدعو إلى التماثل التام والتطابق، متجاهلة بذلك الفروق البيولوجية لكلا الجنسين، منادية بتغيير الأدوار التي يعتبرونها نمطية وتقليدية.

- فقد روجت لمفهوم الجندر أو النوع الاجتماعي، حيث ألزمت الدول بجعله هو الأساس لسياساتها التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... فهل يعقل أن يكون هذا التساوي أو التطابق في مصلحة الطفل ؟

بيان صحفي

القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير يطلق حملة عالمية بعنوان: «بيجين 25+: هل سقط قناع المساواة بين الجنسين؟»

(مترجم)

يصادف عام 2020 الذكرى الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، وهي وثيقة مستفيضة كانت نتيجة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقدته الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 1995 في بيجين، الصين. وكان هدفها النهوض بحقوق المرأة وتحسين حياتها على الصعيد العالمي من خلال إنشاء «المساواة بين الجنسين» في جميع مجالات الحياة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإدماج الرؤى الجنسانية في السياسات والقوانين على جميع المستويات داخل الدول.

وتم الترحيب به باعتباره أكثر الأجندات رؤيةً لتمكين النساء والفتيات على المستوى الدولي و«إطار السياسة العالمية الأكثر شمولاً وتخطيطاً للعمل» لتحقيق المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للنساء والفتيات في كل مكان. تم اعتماد إعلان بيجين من 189 دولة، بما في ذلك غالبية الحكومات في البلاد الإسلامية، والتي وافقت على تنفيذ التزاماتها وتعزيز جدول أعماله بين دولها. وتم الترويج للأهداف الواردة في الإعلان بشدة داخل الدول.

على مدى عقود عديدة، أصبح مفهوم «المساواة بين الجنسين» الوارد في إعلان بيجين والاتفاقيات الدولية الأخرى علامة دولية للدول المتحضرة والتقدمية، ومقياساً لمدى معاملة الدول للنساء. يُنظر إليها على أنها قيمة عالمية يجب على جميع الناس تبنيها بغض النظر عن معتقداتهم الثقافية أو الدينية، على الرغم من أن المفهوم يعتبر من صناعة الغرب ومبني على العقيدة الغربية العلمانية التي وضعها البشر.

في الواقع، أصبح الكثيرون ينظرون إلى المساواة بين الجنسين على أنها وسيلة لا بدّ منها لتمكين جميع النساء، وتحسين ظروف حياتهن، وتحقيق التنمية بين تلك الأمم. وبالتالي، فإن أي ثقافة أو عقيدة تتعارض مع المساواة بين الجنسين، تتمّ إدانتها ووصفها بأنها معادية للمرأة، متخلّفة ومضطهدة...

وكانت الأحكام الاجتماعية والأسرية الإسلامية هي

الهدف الرئيسي لهذا الاتهام من نشطاء النوع الاجتماعي والحكومات العلمانية ووكالات الأمم المتحدة. وبالتالي، سعت الأنظمة المتعاقبة في البلاد الإسلامية إلى تعديل أو إلغاء هذه الأحكام الإسلامية في بلادها، تحت ستار مزيف يتمثل في ضمان حقوق المرأة وتحقيق التحديث والتقدم. ومع ذلك، وفي الحقيقة، كان فرض المفهوم الغربي للمساواة بين

الجنسين بالقوة داخل الدول ذات الأغلبية المسلمة وعلى الجاليات الإسلامية في جميع أنحاء العالم هو مجرد وسيلة أخرى تستخدمها الدول الرأسمالية الاستعمارية في صراعها المبدئي ضد الإسلام لمنع عودته في البلاد الإسلامية باعتباره نظاماً سياسياً: يتمثل في دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، والتي من شأنها تحدي هيمنتهم وتهديد مصالحهم في العالم. في الواقع، لطالما كان هناك ومنذ زمن طويل ارتباط وثيق بين النسوية والاستعمار.

بعد مرور خمسة وعشرين عاماً على مبادرة بيجين، وجدول أعمالها المكثف لتعزيز قضية المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي، لا تزال المشكلات السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تواجه النساء في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك البلاد الإسلامية، تزداد سوءاً يوماً بعد يوم. لم يتم تحقيق الوعد بالتمكين والتحسين في حياتهن. لذلك، في آذار/مارس، أطلق القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير حملة عالمية بعنوان «بيجين 25+: هل سقط قناع المساواة بين الجنسين؟» والتي ستتوج بإطلاق كتاب حول هذا الموضوع في حلقات دراسية للنساء ستعقد في نيسان/أبريل في بلدان متعددة في أنحاء العالم بإذن الله.

تسعى الحملة إلى: تحدي الروايات السائدة المتعلقة بـ«المساواة بين الجنسين» وادعاءاتها بالنهوض بحقوق المرأة وتقدّم الأمم؛ وبيان ما إذا كانت المساواة بين الجنسين ذات قيمة عالمية حقاً؛ ودراسة أسباب فشل سياسات المساواة بين الجنسين في تحسين حياة المرأة؛ وشرح الأسباب الجذرية المبدئية والنظامية الحقيقية للعديد من المشكلات التي تواجه المرأة اليوم؛ والكشف عن جدول الأعمال الحقيقي لمبادرة بيجين وغيرها من الاتفاقيات النسوية الدولية، وتوضح الحملة كيف أن نظام الإسلام الفريد الشامل للمبادئ والقوانين والأنظمة المفصلة كما يطبقها نظامه السياسي، الخلافة على منهاج النبوة، هو الذي يوفر رؤية بديلة صحيحة لرفع مكانة المرأة، وتأمين حقوقها، ورفع مستوى معيشتها وتحقيق تقدم حقيقي داخل الدولة. بالنسبة إلى كل أولئك الذين يرغبون حقاً في بناء مستقبل أكثر ازدهاراً وعدالة وأماناً للنساء في جميع أنحاء العالم، فإننا ندعوهم إلى متابعة هذه الحملة المهمة ودعمها. ويمكن متابعة الحملة على:

موقع الحملة على الإنترنت: http://www.hizb-ut-tahrir.info/ar/index.php/hizb-campaigns/66354.html

صفحة الفيسبوك: https://www.facebook.com/WomenandShariaAR

الفيديو الدعائي للحملة: https://youtu.be/U0xeisf2LvY

د. نسرين نواز

مديرة القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

مشروع الإسلام العظيم (الجزء السابع)

الأستاذ سعيد رضوان القيسي

يقوم نظام الحكم في الإسلام على أربع قواعد اخذت من استقراء النصوص الشرعية:

الأولى: السيادة للشرع، لا للشعب.

والسيادة تعني حق التشريع، والأحكام الشرعية خمسة: الفرض، والمندوب، والحرام، والمكروه، والمباح. والشرع وحده هو الذي بيّنها وليس لأحد خيار في ذلك سواء كان فرضاً أو مباحاً، وهو وحده من يحكم على الأفعال والأشياء، ولا يحل لمسلم أن يعطي الفعل حكماً غير الحكم الذي جاء به الشرع حتى في دائرة المباح، ومن قال عن المندوب فرضاً فقد أدخل في الدين ما ليس منه وافترى ونازع الله في التشريع، فالتشريع في صلب العقيدة، قال تعالى:

{وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَٰذَا حَلَالٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ۚ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ.}

وقال: {وَمَنْ لَّمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} الفاسقون، الظالمون.

فنحن عبيد لله ويجب علينا أن نسير أعمالنا وفق الأحكام الشرعية التي حددها الشرع ولا خيار لنا، فالسيادة للشرع على مستوى الفرد والدولة.

الثانية: السلطان للأمة.

لقد جعل الشرع نصب الخليفة للأمة ببيعة رضى واختيار، وكل من لا يأخذ البيعة من الأمة لا بيعة له ويجب خلعه.

وقد انعقد الإجماع على أن من بايع رجلا من غير مشورة من المسلمين فلا بيعة له ولا لمن بايعه تغرة أن يقتلا.

الثالثة: نصب خليفة واحد فرض على المسلمين.

لقد حرم الشرع تعدد الدول الإسلامية وتعدد الخلفاء وأمر بقتل الخليفة الثاني وقتل اتباعه إن انتصروا له، حفاظاً على وحدة الدولة، بالرغم من حرمة الدم المسلم وحرمة الاقتتال بين المسلمين، وهذه قرينة جزم على حرمة تعدد الخلفاء وتعدد الدول الإسلامية.

ثم ان تعدد الدول يعطل أحكام الشرع في الرعاية ويجعل الرعاية داخليا و خارجيا ليست على أساس الشرع وإنما على أساس الانتماء للبقعة الجغرافية، عندئذ لا يبقى للدولة عقيدة ولا تشريع، ولنا فيما جرى في الأندلس عبرة.

الرابعة: للخليفة وحده حق تبني الأحكام، فهو الذي يسن الدستور وسائر القوانين.

إن الفقه في جله يقع في دائرة الاجتهاد والاختلاف، وعند التطبيق في الدولة يستحيل تطبيق الإسلام على اختلاف الاجتهادات وتعدد الآراء، فلا يوجد دولة على المذاهب الأربعة، فوحدة القضاء ووحدة التشريعات أمر حتمي، ولأجل ذلك جاءت هذه القاعدة وتبعتها قواعد أخرى مثل: رأي الإمام يرفع الخلاف، ورأي الإمام نافذ ظاهراً وباطناً.

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن نوير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء - تونس

التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info